آليات مقترحة لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية على ضوء خبرة المملكة المتحدة

إعداد

مهـا عماد الدين أحمد محمد

أ.د/ يوسف عبد المعطي مصطفى

أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المتفرغ

كلية التربية – جامعة الفيوم

أ.د/ منال رشاد عبد الفتاح

أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية – جامعة السويس

د/ سحر محمد علي

الأستاذ المساعد بقسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة الفيوم

مستخلص البحث

هدف البحث الحالي إلى وضع بعض الآليات المقترحة لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية على ضوء خبرة المملكة المتحدة، واستخدم البحث المنهج المقارن الذي يعتمد على جمع المعلومات، والتعرف على صفاته وأوصافه، ومن ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب من ذلك البحث، ولتحقيق هذا الهدف تم عرض الأسس النظرية للموارد المالية بالجامعات من حيث ماهيتها، وأهدافها، ومقوماتها، والتحديات والمعوقات التي تواجهها بالجامعات. ثم تطرق البحث بعد ذلك لخبرة المملكة المتحدة في تنمية الموارد المالية بالجامعات من حيث مصادر التمويل وغيرها، وتسليط الضوء على أهم الآليات المتبعة في هذا الصدد، وأبرز القوى والعوامل المؤثرة فيها، والتي انعكست على نهضة الجامعات بها، واحتلالها مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات. انتقل البحث بعد ذلك إلى رصد أهم

ملامح الجهود المصرية في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات، مع تحديد القوى والعوامل المؤثرة عليها، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بين الخبرتين في تنمية الموارد المالية بالجامعات. وقد توصل البحث إلى اقتراح بعض الآليات التي تهدف إلى تنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرة المملكة المتحدة.
الكلمات المفتاحية: آليات مقترح ، تنمية الموارد المالية للجامعات، خبرة مصر، خبرة المملكة المتحدة.

Abstract

The current research aims to develop some proposed mechanisms for developing financial resources in Egyptian universities in light of the United Kingdom experience. The research used the comparative approach, which depends on collecting information, identifying its characteristics and descriptions, and then comparing it with what the research requires. To achieve this goal, the theoretical foundations of financial resources in Egyptian universities were presented in terms of their nature, objectives, components, and the challenges and obstacles they face in universities. The research then touched on the United Kingdom's experience in developing the financial resources of universities in terms of funding sources and others, highlighting the most important mechanisms used in this regard, and the most prominent forces and factors affecting them, which were reflected in the renaissance. Its universities attain advanced positions in the international university rankings.

The research then moved on to monitoring the most important features of the Egyptian experience in the field of developing financial resources in universities, identifying the forces and factors affecting them, and explaining the similarities and differences between the two experiences in developing financial resources in universities. The research suggested some mechanisms that aim to develop financial resources in Egyptian universities in light of the experience of the United Kingdom.

Key words: Proposed mechanisms, Developing financial resources for universities, Egypt's experience, and the United Kingdom's experience.

المقدمة

تقوم الجامعات بدور كبير في تحقيق التنمية المجتمعية بشتى صورها، حيث تمثل إحدى الدعائم الرئيسية التي تعتمد عليها المجتمعات في تحقيق التقدم والرخاء، والجامعات شأنها شأن كافة المؤسسات الإنتاجية لا يمكنها أن تحقق أهدافًا تتجاوز الإمكانات المتاحة لها، كما أن نجاحها في أداء رسالتها للمجتمع يعتمد بصورة كبيرة على توافر الإمكانات والأموال المتاحة.

وفي السنوات الأخيرة واجهت الجامعات العديد من التغيرات والتحديات المتسارعة والمستمرة في شتى المجالات، والتي تحد من قدرة هذه الجامعات على تحقيق أهدافها، وتهدد بقائها واستمرارها، الأمر الذي يفرض عليها ضرورة إعادة ترتيب أوضاعها، والبحث عن طرق جديدة لتطوير أدائها وتجديد ذاتها، والسعي الجاد لمواكبة المستجدات والتطورات، ومحاولة الإفادة منها قدر الإمكان (علي عبد ربه حسين إسماعيل، 2015،205).

وفي ضوء تلك التحديات اتجهت غالبية الدول نحو إصلاح التعليم بشكل عام، وإصلاح التعليم الجامعي بصفة خاصة، حيث تمثل الجامعات الركيزة الأساسية للتعليم العالي باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه بناء الإنسان معرفيًا، وثقافيًا، وخلقيًا، ومهاريًا على النحو الذي يساعد على تنمية الموارد البشرية في كافة التخصصات التي تحتاجها خطط التنمية المستدامة (أماني عبد القادر محمد شعبان،2017،11). كما يتفق التربويون والاقتصاديون على وجود أزمة مالية خطيرة تواجه مؤسسات التعليم العالي تستدعي أخذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تحول دون تفاقمها في المستقبل القريب أو البعيد، نحو التعليم العالي، وبالرغم من الزيادة الكبيرة في الطلب

على التعليم العالي، إلا أن الإنفاق في هذا المجال تراجع، ولا سيما في السنوات العشر الماضية(هانز جونسون،2012،17). حيث تتوقف قدرة الجامعات المصرية، في تحقيق أهدافها، على توافر الإمكانات والأموال المتاحة، فكلما كان التمويل كافيًا، كان نظام التعليم الجامعي جيدًا؛ لذا تُعدُّ قضية التمويل المادي للجامعات من أهم القضايا التي تواجه متخذي القرار في جميع دول العالم(عصام عطية عبد الفتاح،2019م،3).

ولكن في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة والتحديات التي تواجهها الجامعات المصرية –والتي تتمثل في زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي والحاجة إلى تخصصات جديدة مرتبطة بالتطور العلمي والتكنولوجي وتحتاج إلى كلفة عالية لا تستطيع الدولة توفيرها(عبد الجواد السيد بكر،2019م،402)، وظهور مجتمع المعرفة والعولمة، وضعف قدرة الجامعات المصرية على استيعاب أعداد متزايدة من الطلاب كل عام، إضافة إلى قصور البنية التحتية، وضعف الموازنات المخصصة لها من الدولة– أصبحت الجامعات غير قادرة على تلبية كافة متطلبات المجتمع والنهوض به، ومن ثَمَّ عدم تحمل المسئوليات الملقاة على عاتقها تجاهه.

كما أن اعتماد الجامعات على الموارد المالية الحكومية وحدها في تغطية نفقاتها المتزايدة أدى إلى وجود العديد من المشكلات، وعدم كفاية تلبية احتياجاتها أو تحقيق الأهداف التنموية المعقود عليها، علاوة على فقدان الجامعات المصرية استقلاليتها المالية والإدارية وحريتها الأكاديمية (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، 2018م، 17)، حيث تعد قضية ضعف الموارد المالية بالتعليم الجامعي من أهم القضايا التي تواجه المجتمع المصري في الوقت الحالي، وتحد كثيرًا من تحقيق أهدافه التنموية (مروة محمد شبل،2015،4).

ونظرًا لزيادة الطلب على التعليم الجامعي في مصر، والذي يفوق الموارد المخصصة لتمويل مؤسساته، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تواجهها معظم الدول النامية، فقد تم زيادة موازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى 65 مليار جنيه عام 2021/2020م بواقع زيادة 40 مليار جنيه، مقارنة بعام 2015/2014م، وبنسبة زيادة 160%، وزيادة نسبة مخصصات البحث العلمي من الدخل القومي من 0.64% (11.89 مليار جنيه عام 2014) لتصبح (0.74%) من الدخل القومي (32.12 مليار جنيه) خلال عام 2021/2020م (الوزارة في أرقام تاريخ الدخول 2023/2/16)، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا التمويل لا يكفي، ولا يمكن التوسع الكمي في التعليم الجامعي في ظل عدم كفاية التمويل، مما يؤثر سلبًا على كفاءة مخرجاته. وفي ضوء ما سبق، وانطلاقًا من أهمية الموارد المالية للجامعات، يحاول البحث الحالي وضع آليات مقترحة لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرة المملكة المتحدة.

مشكلة البحث

على الرغم من تعرض التعليم الجامعي، في كثير من المجتمعات، لمحاولات إصلاح وتطوير، إلا أنه يواجه تحديات وصعوبات كثيرة تتعلق بتمويله، وقلة الموارد المتاحة للتوسع فيه وتجديده ورفع مستوى جودته، سوًاء في النواحي الإدارية أو الأكاديمية.

كما تسعى الجامعات المصرية لتكون من أفضل جامعات العالم، وأن تمتلك القدرة على المنافسة العالمية في مجالات البحث والإبداع والابتكار، وأن تسهم في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، ولا شك في أن كل ذلك يستحيل حدوثه دون توفير المتطلبات اللازمة التي تمكِّن تلك الجامعات من المنافسة العالمية، وأن تتبوأ مراكز متقدمة في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

وهذا ما أكدته العديد من الدراسات منها دراسة (عبد الستار محروس،2017) والتي أكدت أن مشكلة إدارة الموارد المالية بالجامعات في مصر ترتبط بشكل أساسي بنقص المخصصات المالية اللازمة، ودراسة (علي عبد ربه، 2015) التي أكدت على ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي بالجامعات المصرية، مما أدى إلى تدني جودة البحث العلمي، وتدني رواتب أعضاء هيئة التدريس مقارنة بما يبذلونه من جهد، وقصور الموارد المالية، وضعف ميزانية الجامعة، ودراسة (أسماء الهادي عبد الحي، 2014) التي أكدت انخفاض نسب الإنفاق، وعدم توفر الموارد المالية اللازمة للجامعات المصرية.

وانطلاقًا من كون الموارد المالية تمثل الدافع الحقيقي لإصلاح وتطوير منظومة التعليم الجامعي، والارتقاء بها حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في دعم مسيرة المجتمع التنموية والحضارية، وفي ضوء تأكيد مؤشرات الواقع على محدودية الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، والتي تتطلب ميزانيات ضخمة، قد يتعذر تدبيرها عادة من مصدر واحد، وهو ميزانية الجامعة السنوية. فإنه لا يمكن للجامعات المصرية أن تتبوأ مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات، طالما أنها تعتمد فقط على المخصصات المالية الحكومية المقدمة من قِبَل الدولة، والتي تذهب في معظمها كمرتبات ومصاريف إدارية.

أسئلة البحث: يحاول البحث الحالي الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما الأسس النظرية للموارد المالية بالتعليم الجامعي؟

ما أهم ملامح خبرة المملكة المتحدة في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها؟

ما أهم ملامح الجهود المصرية في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها؟

ما أوجه الشبه والاختلاف بين خبرة كل من مصر والمملكة المتحدة في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات؟

ما الآليات المقترحة لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرة المملكة المتحدة؟

أهداف البحث

تتحدد أهداف البحث في الجوانب التالية:

تعرف الأسس النظرية للموارد المالية بالتعليم الجامعي.

التعرف على أهم ملامح خبرة المملكة المتحدة في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها.

التعرف على أهم ملامح الجهود المصرية في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها.

توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين خبرة كل من مصر والمملكة المتحدة في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات.

التوصل إلى آليات مقترحة لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرة المملكة المتحدة.

أهمية البحث

أولًا: الأهمية النظرية: ترجع أهمية البحث إلى أنه قد يؤدي نظريًا إلى:

يستمد البحث الحالي أهميته من أهمية تنمية الموارد المالية للجامعات المصرية، وهو موضوع لم يلق اهتمامًا كافيًا من قِبل الدراسات والبحوث، ومن ثم فقد يساهم هذا البحث في تحقيق الإثراء المعرفي في هذا المجال، كما يُعدُّ مقدمة لبحوث ودراسات أخرى في حقل التربية.

يسهم البحث في محاولة الكشف عن المشكلات التي تواجه إدارة الموارد المالية بالجامعات في مصر، ومحاولة حلها من خلال ترشيد الإنفاق في الموارد المحدودة المتاحة، واستحداث مصادر جديدة للتمويل.

أهمية مرحلة التعليم الجامعي لما تساهم به تلك المرحلة من دور بارز في مجال التنمية الشاملة للمجتمع، وتحقيق مستوى عالٍ من الرفاهية للأفراد.

وضع مقترحات لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية، والتي من شأنها المشاركة في تحسين القدرة المؤسسية للجامعات.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية: فمن المتوقع أن يؤدي تطبيقيًا إلى:

إفادة المسؤولين عند وضع سياسة التعليم الجامعي في مصر، والمخططين له، ومتخذي القرار في الجامعات المصرية، ووزارة التعليم العالي، والباحثين في التعرف على الأسباب التي أدت إلى ضعف الموارد المالية بالجامعات المصرية.

يفيد هذا البحث في الإسهام في تخطيط سياسة وإستراتيجية التعليم الجامعي على أسس علمية سليمة، وتطبيق وتفعيل الآليات التي قامت المملكة المتحدة بتفعيلها لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية.

يسهم هذا البحث في تقديم بعض الحلول لمشكلات تمويل التعليم الجامعي في مصر بما يضمن تحقيق أهداف منظومة التعليم الجامعي، وتحقيق أعلى معدلات الإتاحة والجودة.

مصطلحات البحث:

ارتكز البحث الحالي على المصطلحات الآتية:

الموارد : "Resources"

الموارد لغة : تعني المناهل، واحدها مورد. وورد موردا أي ورودا. والموردة: الطريق إلى الماء(ابن منظور،1984،456)، وهو مصطلح عام يشتمل على البنية التحتية

لتكنولوجيا المعلومات، والبشر، والمال، أو أي شيء أخر، والموارد تعتبر أصولًا في أي مؤسسة(معجم المعاني الجامع: الموارد ، متاح على http://www.almaany.com).

الموارد المالية: يطلق لفظ المال على كل ما لفرد أو لجماعة من متاع، أو عروض تجارة، أو عقار، أو حيوان (معجم اللغة العربية،1978،300)،

الموارد المالية اصطلاحيًا: ورد العديد من التعريفات لهذا المصطلح في الأدبيات الإدارية المعاصرة، ومن أبرزها ما يلي:

تدفقات نقدية ومالية مختلفة لصالح الأفراد والمؤسسات، بغرض إنتاجي واستهلاكي(عزت عبد الفتاح الشامي، 2021،78).

– كل ما يخصص للجامعة من ميزانية الدولة بالإضافة إلى الموارد الأخرى من الهبات والتبرعات ومقابل الخدمات وغيرها(جبل حامد، 2018،271).

وتعرف بأنها: الأموال اللازمة لدعم العملية التعليمية وتحقيق الأهداف التربوية (Pruvot, E., Claeys-Kulik, A., & Estermann,2015).

وتعرف الدراسة الموارد المالية إجرائيًا بأنها: الأموال والأصول التي تمتلكها الجامعة، والتي تحصل عليها من الموازنة العامة للدولة، أو من مصادرها الذاتية، وذلك في مدة زمنية محددة، والتي تستخدمها في تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والاجتماعية وخطتها الإستراتيجية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

حدود البحث

اقتصر البحث الحالى على وضع آليات مقترحة لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية في كل من مصر والمملكة المتحدة.

مبررات اختيار دولة المملكة المتحدة:

هناك العديد من المبررات التي تجعل إنجلترا الدولة التي يمكن أن نستفيد منها بمجال تنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية، ومن أهم هذه المبررات ما يلي:

تعد المملكة المتحدة أفضل الدول من حيث عدد جامعاتها التي احتلت مراتب متقدمة في قائمة أفضل 200 جامعة عالمية، حيث احتلت المرتبة الثانية بحصول عدد 28 جامعة من جامعتها على أفضل200 جامعة عالمية، وفقًا لتصنيف التايمز للتعليم العالي 2024م (The World University Rankings:,2024))، وقدرة الجامعات في إنجلترا على إدارة مواردها المالية، واحتلالها المركز الأول في قائمة التصنيفات العالمية للجامعات وفقًا لتصنيف التايمز للمرة الثامنة على التوالي.

نظام التعليم العالي في بريطانيا من أقدم النظم البريطانية في عالمنا المعاصر، حيث يرجع تاريخ أقدم جامعاته إلى القرن الثالث عشر الميلادي، لذلك فقد أرسى هذا النظام الكثير من مظاهر التطور في المناهج والبرامج والتأهيل والتخصص وتوثيق الصلة بالمجتمع، وخدمة البحث العلمي.

منهج البحث

استخدم البحث الحالي المنهج المقارن الذي يعتمد على جمع المعلومات حول مواضيع البحث عن كثب، والتعرف على صفاته وأوصافه، ومن ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب في ذلك البحث، لذا يتطلب التعرف على تلك الظاهرة على أرض الواقع، ومراقبة تطورها، والعوامل المؤثرة فيها (محمود أحمد درويش، 2018، 190). ووفقًا لطبيعة البحث وأهدافه، والذي يقوم بدراسة واقع الموارد المالية بالجامعات في كلٍّ من مصر والمملكة المتحدة، فهو يقع ضمن الدراسات المقارنة، لذا تم استخدام المنهج المقارن الذي يعدُّ من أنسب المناهج لمثل هذا البحث الذي يهدف إلى التوصل لآليات مقترحة لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرة المملكة المتحدة حتى يمكن التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين

دولتي المقارنة، بما يساعد في التوصل لتلك المقترحات وأيضًا بما يناسب طبيعة المجتمع المصري، وتتمثل خطوات المنهج المقارن المستخدم في هذا البحث فيما يلي:

الوصف: ويتم فيه دراسة الإطار الثقافي للمشكلة من خلال جمع البيانات والمعلومات حول كيفية تنمية الموارد المالية بالجامعات في دولتي المقارنة مصر والمملكة المتحدة، وذلك من خلال الاطلاع على المصادر المختلفة العربية والأجنبية.

التفسير: وذلك من خلال تفسير المادة العلمية التي تم وصفها في المرحلة السابقة من خلال تحليل القوى والعوامل المؤثرة في التعليم الجامعي في مصر والمملكة المتحدة، بما يؤدي إلى تعميق فكرة تنمية الموارد المالية بالجامعات.

المناظرة: ويتم في هذه الخطوة مقارنة خطوات تنمية الموارد المالية بالجامعات في مصر والمملكة المتحدة، والوقوف على أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما، ثم تفسيرها من خلال القوى والعوامل المساعدة على ذلك.

التنبؤ: ويتم من خلال وضع آليات وتوصيات مقترحة تعتمد على ما سبق تناوله من إطار نظري ونتائج دراسات سابقة ونتائج مناظرة.

الدراسات والبحوث السابقة:

تم عرض الدراسات والبحوث السابقة مرتبة من الأقدم إلى الأحدث، وذلك كالتالي:

الدراسات العربية:

دراسة "عبد الجواد بكر وآخرون " (2019م)

هدفت الدراسة إلى التوصل إلى مجموعة من المقترحات لتمويل التعليم الجامعي المصري من موارد بديلة من خلال رصد مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري، واستخدم البحث المنهج الوصفي، ومن أهم نتائج البحث: تتنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي في ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع،

ويتم تمويل التعليم الجامعي عن طريق مصادر أساسية، وأخرى ثانوية، وتأتي الجامعة المنتجة كإحدى الصيغ المطروحة للموارد البديلة لتمويل التعليم الجامعي، يليها الوقف، ثم الكوبونات التعليمية.

دراسة " السيد جمعة " (2020م)

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مفهوم التمويل المستدام وأهم آلياته، وعرض إجراءات استخدام مصادر تمويل التعليم الجامعي الحالية بشكل أكثر فعالية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدة نتائج منها: أنه يجب على التعليم الجامعي في ضوء الضغوط الاقتصادية وزيادة الطلب الاجتماعي عليه، والأخذ بخيارات التمويل المستدام، وأن التمويل المستدام يستهدف تنويع مصادر التمويل؛ لكي تتخلص الجامعات من أي تبعية مالية قد تعيق استمراريتها وبقاءها ونموها حاليًا ومستقبلًا.

دراسة " جودت سعادة " (2021م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان، والكشف عن التحديات التي تقف عائقًا دون تحقيق الأهداف المنشودة من ذلك، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد أظهرت النتائج ما يلي: حظي تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان باهتمام كبير، وأثبتت الدراسة أن دور الجهات الخاصة في تمويل التعليم بمؤسسات التعليم العالي ضعيفٌ للغاية، حيث لا يتعدى نسبة 10% فقط، ويظل الإنفاق الحكومي على التعليم في ارتفاع سنوي، إذ يمثل خمس الميزانية التي تخصصها الحكومة لجميع القطاعات الأخرى للدولة.

دراسة " أميمة مصطفى " (2021م)

هدفت الدراسة إلى تطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء صيغة التمويل القائم على الأداء، من خلال طرح رؤية مقترحة لكيفية تطبيق تلك

الصيغة التمويلية على ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة في هذا السياق، وبما يتلاءم مع السياق الثقافي للمجتمع المصري، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال طرح رؤية مقترحة من شأنها تطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي المصري في ضوء صيغة التمويل القائم على الأداء استنادًا إلى تحليل أدبيات البحث، وتحليل الخبرات الرائدة في هذا المجال، وتشخيص الواقع المصري وظروفه وإمكاناته.

الدراسات الأجنبية

دراسة " Ingars" بعنوان: نظام تمويل التعليم العالي (2014م)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم نظام تمويل التعليم العالي في لاتفيا، والتعرف على الفرص المتاحة لتحسين تمويل مؤسسات التعليم العالي هناك، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان منهجًا وصفيًا لتحليل مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في لاتفيا، والشروط الواجب توافرها لتخصيص المواد المالية لتلك المؤسسات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضرورة أن يتاح لمؤسسات التعليم العالي قدرٌ من المرونة والحرية في التصرف في مواردها المالية بشكل يمكنها من إدارة نفقاتها المالية بما يسهم في تحقيق الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وأن تكون النسبة الأكبر في تمويل مؤسسات التعليم العالي الرسمية في لاتفيا من المصادر الحكومية، وأن تحظى المصادر الخاصة والثانوية بنسبة أقل.

دراسة " Boilard" بعنوان: الربط بين سياسات التمويل الحكومية والمؤسسية لتحسين نتائج التعليم العالي (2016م)

هدفت الدراسة إلى تقديم إطارٍ مفاهيمي يفحص العلاقة المتبادلة بين سياسات التمويل الحكومي والمؤسسي، بما في ذلك اعتمادات الدولة، والمساعدات المالية من أجل اكتشاف كيفية تحقيق أهداف التعليم العالي الحكومي من خلال سياسات التمويل التمويل القائمة على النتائج. وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل القائم على النتائج يعدُّ

وسيلة لتوجيه الأداء المؤسسي نحو تحقيق أهداف محددة، مع الحفاظ على الاستقلال الذاتي للأوساط الأكاديمية، فهو يعمل على تحقيق التناغم بين آليات التمويل الحكومي والمؤسسي؛ مما يدعم الاستثمار المؤسسي الذي يسهم في زيادة فرص نجاح الطلاب وزيادة النتائج التعليمية.

دراسة " Panigrahi" بعنوان: تمويل مؤسسات التعليم العالي: أدلة من دراسات حالة مختارة من الجامعات الهندية (2018م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي شهدها تمويل التعليم العالي في الهند، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تزايد أهمية اقتصاد المعرفة في عصر تدويل التعليم والعولمة، وحدوث توسع سريع في قطاع التعليم العالي بالهند (التي تضم ثاني أكبر نظام للتعليم العالي في العالم)، لم يتمكن القطاع الحكومي من تلبية احتياجات الإنفاق على التعليم العالي لتلبية تطلعات الطلاب؛ نتيجة القيود المالية، رغم حدوث العديد من اصلاحات اقتصادية في التسعينات من القرن العشرين. واشتملت هذه الاصلاحات على التوسع في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وخصخصة المؤسسات العامة لتعويض النقص في التمويل الحكومي.

دراسة " Michavila& Martinez" بعنوان: تميز الجامعات مقابل الاستقلالية والتمويل والمساءلة(2018م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاستقلال المالي والإداري والأكاديمي بجامعة شنغهاي واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن الجامعات في حاجة إلى تغييرات كبيرة في هياكلها التنظيمية وعملها لتكون قادرة على الاستجابة بشكل كاف للتوقعات الاجتماعية الحالية، وأن توفير قدر أكبر من الأموال وزيادة الاستقلالية الجامعية هما من أولويات سياسة الجامعات اليوم.

التعليق على الدراسات والبحوث السابقة:

من خلال عرض الدراسات والبحوث السابقة العربية والأجنبية يتضح لنا أنها ركزت على نقاط محددة في الموارد المالية للجامعات، وذلك كما يلي:

الدراسات والبحوث السابقة يتفق معظمها على أهمية الموارد المالية للجامعات، ويختلف البحث الحالي مع البحوث والدراسات السابقة في الهدف، حيث يهدف البحث الحالي إلى وضع آليات مقترحة لتنمية الموارد المالية للجامعات المصرية في ضوء خبرة المملكة المتحدة، وأيضًا اختلف البحث الحالي عن البحوث والدراسات السابقة في المنهج المستخدم، فمعظمها اعتمدت على المنهج الوصفي، بينما استخدم البحث الحالي المنهج المقارن بمدخليه الوصفي والتحليلي المقارن لمناسبته لموضوع البحث القائم على دراسة الخبرة الأجنبية والاستفادة منها.

خطوات السير في البحث: يسير البحث وفقًا للخطوات التالية:

الخطوة الأولى: الأسس النظرية للموارد المالية بالتعليم الجامعي.

الخطوة الثانية: أهم ملامح خبرة المملكة المتحدة في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها.

الخطوة الثالثة: أهم ملامح الجهود المصرية في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها.

الخطوة الرابعة: أوجه الشبه والاختلاف بين خبرة كل من مصر والمملكة المتحدة في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات.

الخطوة الخامسة: آليات مقترحة لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرة المملكة المتحدة.

وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه الخطوات:

المبحث الأول: الأسس النظرية للموارد المالية بالتعليم الجامعي.

وسوف يتم تناوله من خلال التعرف على ماهية الموارد المالية:

المحور الأول: ماهية الموارد المالية بالجامعات المصرية

تعُد الجامعات إحدى محركات التغيير الرئيسة في نشر ثقافة الاستدامة المالية في المجتمع، حيث إن العديد من الجامعات قامت بإعادة بناء هياكلها الأكاديمية في مختلف المجالات، لا سيما في مجال الإدارة المالية، وذلك للتركيز بشكل أكبر على الموارد المالية لتنميتها وتطويرها(Alshuwaikhat, Habib ,2016).

حيث تمثل الموارد المالية إحدى التحديات الرئيسة للجامعات، ويلاحظ أن المؤسسات التي لديها هياكل مالية سليمة وتدفقات دخل مستقرة ستكون قادرة على أداء مهامها المتعددة والاستجابة للتحديات الحالية في بيئة عالمية معقدة؛ كما تمثل الاستدامة المالية القدرة على ضمان أن يكون لدى الجامعة رؤوس أموال كافية للقيام بعملها على المدى الطويل، حيث تتطلب بذل جهود متضافرة في عملية التخطيط المالي المبني على التشاركية من أجل تحديد الاتجاهات الإستراتيجية، إذ تُسهم في توليد الموارد المختلفة لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بالمستقبل، وكذلك تدعم عمل مصفوفات صنع القرارات، وتطوير الخطط الإستراتيجية، لذا فإنها تضمن الجدوى والكفاءة المالية .(Zietlow, John., Hankin, Jo Ann., 2018)، فالجانب الاقتصادي للموارد المالية يعد شرطًا أساسيًا للاستمرارية في تقديم أفضل الخدمات لضمان تلبية أبعاد التنمية المستدامة (Carlo, F ., Modugno , G,2019).

كما يعُد الأستخدام الأمثل للموارد المالية بالتعليم العالي أداة مهمة يمكن أن تؤدي إلى تعزيز القوى العاملة الماهرة، والإنتاجية والابتكار والأجور المرتفعة؛ مما يؤدي إلى إحداث النمو الاقتصادي للتعليم العالي (Milhana, U & Nufile, A، 2019، 899)

أولًا: مفهوم الموارد المالية في مؤسسات التعليم الجامعي:

يمكن اعتبار الموارد المالية للجامعة مرادفًا لتمويل التعليم الجامعى، ومن بين ما ورد في تعريف الموارد المالية بالأدبيات الإدارية المعاصرة ما يلي: هي عبارة عن تدفقات نقدية ومالية مختلفة لصالح الأفراد والمؤسسات، بغرض إنتاجي واستهلاكي(عزت عبد الفتاح الشامي، 78،2021)، وأيضًا هي كل ما يخصص للجامعة من ميزانية الدولة، إضافة إلى الموارد الأخرى من الهبات والتبرعات ومقابل الخدمات وغيرها(جبل حامد علي حسن، 271،2018).

وفي ضوء ما تم ذكره من التعريفات السابقة للموارد المالية بالمؤسسات الجامعية وعلاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة، يتضح الآتي:

الموارد المالية للجامعة هي عبارة عن مخزون مالي، وتمويل أمن يمكِّن الجامعة من تأدية وظائفها على الوجه الأمثل وفقًا للخطة الموضوعة لذلك.

أن الموارد المالية العمود الفقري الذي تقوم عليه الجامعة وبدون توافر هذه الموارد لا يتم تحقيق الأهداف التربوية المنشودة، كما أنها مدخل لاستدامة الجامعات، ومن ثم البقاء والتميز والمنافسة.

ثانيًا: أهداف إدارة الموارد المالية بالجامعات :

تهدف إدارة الموارد المالية إلى الحفاظ على الخدمات أو توسيع نطاقها، مع تطوير القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية على المدى القصير، ويتطلب ذلك مرونة مالية على المدى الطويل، نظرًا لأن الكثير من المؤسسات تخدم مجتمعات ذات احتياجات عالية، وتتطلب خدمات متسقة ومتاحة باستمرار (Bowman, Woods,37-51,2011).

كما تهدف أيضًا إلى ضمان تحقيق أهداف المؤسسة من خلال ضمانها لدخل كاف يمكنها من الاستثمار في أنشطتها الأكاديمية والبحثية المستقبلية، ومواصلة

النمو المالي المستدام، وبالتالي يجب النظر إلى استثمار الصناديق الداخلية التي تملكها الجامعة، وإيجاد طريقة لخفض تكلفة مواردها الخاصة، كما أن الوفاء باحتياجات الجامعة يعد التحدي الأعظم في إدارة هذه المؤسسات، وهو ما يلقي بدوره على أهمية الموارد المالية (Afriyie, Amos Oppong "B,20,2015).

يتضح مما سبق أن الموارد المالية تعمل على تقليص ما تواجهه الجامعات من مخاطر تهدد وجودها واستمراريتها، وذلك من خلال وضع رؤية وسياسة واضحة لتنفيذ ما تم التخطيط له، كما تكمن أهميتها، ليس فقط في مجرد تحقيق البقاء، وإنما التميز والمنافسة والوفاء باحتياجات الجامعات على المدى البعيد.

ثالثًا: مقومات الموارد المالية بمؤسسات التعليم الجامعي

تعد مقومات الموارد المالية من أهم الإستراتيجيات التي ينبغي العمل عليها خلال الفترة القادمة لنجاح الجامعات ومن أهم هذه المقومات (ثروت عبد الحميد عبد الحافظ،2019،46):

امتلاك المؤسسة الجامعية للمعرفة التسويقية

يعد التسويق من أهم مقومات الموارد المالية بالجامعات، حيث لا يمكن الفصل بينها، ولكي تستطيع المؤسسة استقطاب متبرعين وتحويلهم من مجرد متبرعين إلى مناصرين فهي مطالبة بمستوى مرتفع من المعرفة والقدرة على التسويق.

الاستغلال الفعال للتقنيات الحديثة:

حيث تعد من أهم مقومات إدارة الموارد المالية على الرغم من التكلفة التي تتطلبها على المدى القصير إلا أنها أكثر فعالية في عملية إدارة الموارد المالية على المدى البعيد، سواء من حيث فاعليتها وسرعتها، أو من حيث توفير الكلفة المالية والجهد البشري.

تعزيز الشراكات المجتمعية

تعد الشراكة المجتمعية من أهم المقومات التي تقوم عليها الجامعات، وهي الخيار الوحيد لتفادي الجدل حول مشكلات التمويل (Daran ,R,15, 2013)، كما أنها تساعد في تمكين المواطنين من القيام بدور نشط تجاه المجتمع، وتسهم في تقوية بنية المجتمع، وزيادة فهم أفراده لأدوارهم(Bizjal,I,114,2012). كما تعد المشاركة المجتمعية من أهم عناصر التنمية، خاصة في الدول النامية؛ حيث تسهم في تخفيف العبء عن كاهل الدولة، وتعمل على دفع عجلة التنمية. كما تساهم المشاركة المجتمعية في استقرار الموارد المالية، وإيجاد روابط بين الإعانات والقبول في التعليم العالي(Ahmad, A. & Farley,A.& Naidoo,M,2015,569)).

يتضح مما سبق أن المشاركة المجتمعية تعمل على وجود منافع مشتركة للجامعة والمجتمع، فمن ناحية تمكن الجامعة من تأدية أدوارها في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ومن ناحية أخرى توفر موارد إضافية لتمويل أنشطة الجامعة.

رابعًا: التحديات والمعوقات التي تواجه الموارد المالية بمؤسسات التعليم الجامعي

تواجه مؤسسات التعليم العالي بمصر العديد من التحديات والصعوبات التي تعيقها عن تحقيق أهدافها وتؤثر على مستوى العملية التعليمية، ومن أهم هذه التحديات النمو المتزايد في أعداد الطلاب، وزيادة تكلفة الطالب مع قلة معدل الإنفاق؛ حيث تؤثر كفاية التمويل المتدنية في مدخلات التعليم وعملياته ومخرجاته تأثيرًا كبيرًا (Lung, M.&Molovan,I.& Alexandra, N,2015,22)، وهي قضية متجددة باستمرار بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكلفة نظام التعليم العالي؛ مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية للتعليم العالي من الموازنة العامة للدولة، ومن أهم التحديات والمشكلات التي تواجه التعليم العالي في مصر ما يلي:

عجز الموارد المالية الحكومية وعدم كفاءتها

لتحقيق الأهداف المنشودة من الجامعات المصرية بكفاءة عالية، لا بد من توافر الموارد المالية مع تزايد المتطلبات المالية للجامعات عامًا بعد عام، وذلك لتطوير خططها وبرامجها وأبحاثها(سعيد المصري،2022،40). حيث تواجه العديد من الدول صعوبات في توفير الموارد المالية بالجامعات، وذلك بسبب ضخامة الموارد المالية التي يتطلبها التعليم العالي، حيث تعاني منه الدول التي تعتمد على التمويل الحكومي بشكل أساسي، وهذا التمويل لا يقوم بسد احتياجات الجامعات على الرغم من الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي على التعليم، فإن هذه الزيادات تظل قاصرة على مواجهة أزمات التعليم، حيث ارتفعت نسبة الانفاق الحكومي على التعليم الجامعي من 21.4% عام 2013/2012م ليصل إلى31.8% عام 2023/2022م (كتاب الإحصاء السنوي2023، جدول11-39)، إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لمواجهة متطلبات إصلاح التعليم الجامعي، ولم تحدث أي إصلاح حقيقي، ومن ثم تدهورت الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي، وتمثلت في عدة مؤشرات منها: وجود عجز في أعداد الجامعات، مما أدى إلى ارتفاع كثافة الطلاب بالجامعات، إلي جانب تحيز توزيع الخدمات التعليمية لمناطق ومحافظات معينة، على حساب المحافظات الأخرى، كما تدهورت الكفاءة الخارجية لقطاع التعليم، ومن ثم عدم القدرة على تحقيق المخرجات المطلوبة منه بكفاءة عالية (مروة محمد شبل بلتاجي، 2015،17).

القوانين والتشريعات القائمة

يعاني التعليم الجامعي بمصر من التشريعات القائمة، حيث ما زال الدستور ينص على أن التعليم مجانٍ في جميع مراحله، وتكفله الدولة، وهذا ما أكدت عليه قوانين التعليم، ومنها قانون 139 لسنة 1981م وتعديلاته، وذلك رغم اختلاف الظروف وارتفاع تكلفة التعليم العالي ونشأة طبقات مجتمعية قادرة على المشاركة في

عملية التكلفة؛ لذا أصبح من الضروري إعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تم سنها، على نحو يكفل حماية الفرصة للغير قادر على المساهمة في عملية التمويل، أي ترشيد المجانية دون إلغائها لتحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية (المأمون علي عبد المطلب، 2014،133).

ضعف دور منظمات المجتمع المدني:

يعد إسهام المجتمع المدني والقطاع الخاص في تمويل التعليم العالي بمصر ضعيفًا للغاية، وبالتالي فإن تمويل التعليم العالي ما زال معتمدًا على الموازنة العامة للدولة دون الاعتماد على موارد أخرى، وبالتالي لابد من وجود دعم مجتمعي للتعليم، ومساهمة الهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في التعليم وذلك بهدف مشاركة هذه المؤسسات في دعم الجهود الحكومية، وذلك عن طريق التبرعات والهبات والمنح والقروض المالية والوقف، وذلك لمساعدة الجامعة على تحقيق أهدافها(صابر صبحي محمد عبد ربه،2024،9).

ضعف التمويل الذاتي والتمويل الخارجي

تعاني مؤسسات التعليم العالي من ضعف التمويل الذاتي الذي تحصل عليه، وذلك عن طريق استثمار أملاك الجامعة عن طريق البيع أو الإيجار، وعقود الاستشارات والجامعة المنتجة والبحوث(صابر صبحي محمد عبد ربه،2024،9)، كما يتركز التمويل الذاتي أيضًا في رسوم الطلاب، والأنشطة الطلابية، ورسوم الامتحانات ورسوم الحصول على شهادات التخرج، حيث يحقق التمويل الذاتي للجامعة موارد مالية إضافية تمكنها من تمويل الكثير من أنشطتها تمويلًا ذاتيًا، يساهم هذا التمويل في تقليل الأعباء على موازنة الدولة ويعمل على تحسين أداء الجامعة ونجاحها في تنفيذ أهدافها(حليمة عز الدين،2020،393)، وأيضًا ضعف ومحدودية التمويل الخارجي سواء في شكل منح أو قروض، ويعود ذلك إلى الطبيعة

الخاصة بالتمويل الخارجي الذي يخضع لتقلبات سياسية يصعب السيطرة عليها(محمود فوزي، عماد نجم عبد الحكيم، 2018،395).

يتضح مما سبق وجود العديد من المشكلات والمعوقات التي تؤثر على الموارد المالية بالتعليم الجامعي وإدارته، حيث إن ضعف التمويل الحكومي من أهم المعوقات التي تؤثر على كفاءة العملية التعليمة، وأيضًا القوانين والتشريعات القائمة، حيث تتسم بالجمود ولابد من إعادة النظر فيها، كما أن ضعف التمويل الذاتي وضعف دور منظمات المجتمع المدني في عملية التمويل، وارتفاع كلفة التعليم الجامعي مع زيادة الطلب عليه يعدُّ من أكبر التحديات التي تواجه التعليم العالي، وتعمل على ضعف موارده المالية، لذا كان لابد من العمل على تنمية الموارد المالية، والبحث عن موارد مالية إضافية.

المبحث الثاني: أهم ملامح خبرة المملكة المتحدة في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات على ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها.

وسوف يتم تناوله من خلال التعرف على ملامح تنمية الموارد المالية بالجامعات في المملكة المتحدة من خلال الآليات التي انتهجتها لذلك، ثم التعرف على مصادر الموارد المالية بالجامعات، والقوى والعوامل الثقافية التي أثرت في المملكة المتحدة وكان لها المردود الهام على تنمية الموارد المالية بالجامعات وذلك كالتالي:

المحور الأول: تنمية الموارد المالية بالجامعات بالمملكة المتحدة

تعد إنجلترا من أُولى الدول التي تهتم بالتعليم العالي، حيث قام مجلس تمويل التعليم العالي بالمملكة المتحدة بتبني مبدأ التنافسية بين الجامعات، وعلى كل جامعة أن تعيد نظمها في إدارة العملية التمويلية، كما تنوعت مصادر تمويل التعليم الجامعي ما بين منح مجلس تمويل التعليم العالي والمصروفات الدراسية والمنح الخاصة بعقود

البحوث والهبات والتبرعات إلى غير ذلك (يوسف عبد المعطي مصطفى، 285،2020).

كما يعد نظام التعليم الجامعي في إنجلترا من أقدم النظم البريطانية في عالمنا المعاصر، حيث يرجع تاريخ أقدم جامعاته إلى القرن الثالث عشر الميلادي ولذلك فقد أرسى هذا النظام الكثير من التطور في المناهج والبرامج والتأهيل والتخصص وتوثيق الصلة بالمجتمع وخدمة البحث العلمي وطرائق تقويمه وأدواته(وفاء بنت عايض الجميعي، 8،2015).

كما اتخذت المملكة المتحدة إجراءات استثنائية نتج عنها هبوط النفقات المالية الحكومية في مؤسسات التعليم العالي بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى مصدرين من الدخل وهما:

رسوم الطلاب المتزايدة التي أصبحت ذات أهمية كبيرة، حيث وفرت تدفقًا تمويليًا إضافيًا كبيرًا.

سياسة المنح المالية الجديدة للتدريس التي وفرت تدفقًا كبيرًا، حتى أنه يمكن التنبؤ به كجزء من التمويل المهم للمؤسسات الجامعية.

المحور الثاني: مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:

تقع مسؤولية تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة على عاتق الحكومة المركزية التي تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية، وكانت أول منحة قدمتها للجامعات 1889م وظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام 1919م الذي أنشئت فيه لجنة المنح الجامعية (University Grants Committee U.G.C) لتقوم بمهام توزيع المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية. وظلت اللجنة تؤدي وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمي عام1987م، حيث تم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC

بفروعه الثلاثة) إنجلترا وويلز واسكتلندا ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع، وعدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات، والعمل على استقلالها إداريًا وماليًا، بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية.

كما يأخذ التمويل صورًا متعددة أبرزها:

المصادر الأساسية:

يقع تمويل التعليم الجامعي على عاتق الحكومة المركزية في إنجلترا، وذلك عن طريق تخصيص مبالغ محدودة سنويًا في الموازنة العامة للتعليم الجامعي وترتبط هذه المخصصات الحكومية ارتباطًا مباشرًا بالدخل القومي للدولة، وكذالك تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية، وكانت أول منحة قدمتها الحكومة المركزية للجامعات في عام 1889 م، وظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام 1919م والذي أنشأت فيه لجنة المنح الجامعية لتقوم بمهام توزيع المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية.

وظلت تؤدي اللجنة وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمي عام 1987م (وفاء بنت عايض الجميعي، 2015،32).

ولقد لوحظ خلال سنوات طويلة من الدعم الحكومي التقليدي للتعليم العالي أن التمويل الحكومي لم يكن كافيًا للاستجابة للمطالب المتزايدة على التعليم العالي، فضلًا عن كونه أقل من أن يستثمر بشكل مناسب في تطوير الجانب النوعي للتعليم العالي بسبب إساءة الاستخدام، وعدم المقدرة على تبني برامج أولويات معينة، ولكون التمويل من القطاع الحكومي لا يحظى عادة بالمساءلة والمحاسبية المأمولة. ومن

هذا المنطلق جاء مجلس تمويل التعليم العالي Higher Education Funding Council England المعروف ب HEFCE ليعمل على :

تشجيع مؤسسات التعليم العالي على مقابلة الطلب من قبل الطلاب.

رفع مستوى الكفاءة النوعية، وتطوير سبل الإنفاق على التعليم.

تشجيع التنوع في أنماط التعليم العالي.

زيادة فرص الشراكة بين التعليم العالي والمؤسسات الأخرى في كل ما يتعلق بالخدمات التي يوفرها التعليم العالي.

ضمان حسن استثمار المال العام لأغراض التعليم، وضمان الجودة النوعية.

كما يقوم مجلس تمويل التعليم العالي بفروعه الثلاثة إنجلترا، وويلز، واسكتلندا بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع، وعدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا. ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات، والعمل على استقلالها إداريًا وماليًا بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية(وفاء بنت عايض الجميعي، 2015،32).

كما تتحمل مؤسسات التعليم العالي مسؤولية استخدام هذه الأموال أمام المجلس والبرلمان، فالمؤسسات هيئات مستقلة ولها مطلق الحرية في جمع الأموال من أي مصادر أخرى، مما يمنحها مجالًا أوسع لمزاولة أنشطة أخرى، إلى جانب تلك التي تتلقى أموالًا من أجلها من المجلس.

يعد مجلس تمويل التعليم العالي بإنجلترا أكبر هذه المصادر، وتتوقف النسبة من الدخل الإجمالي للمؤسسة التي يقدمها المجلس على رسالة المؤسسة وأنشطتها والأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الأخرى، وتمثل الرسوم الدراسية المصدر الرئيسي الآخر للتمويل العام، وتقدم وزارة التعليم والتوظيف ومكتب ويلز

لسلطات التعليم المحلية الأموال اللازمة لتغطية الرسوم الدراسية، وذلك بتسديد المدفوعات للجامعات والكليات لغرض مكافأة الطلاب الذين يستحقونها في المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى. وتقوم وكالة المنح الطلابية في اسكتلنده وإدارة تعليم أيرلندا الشمالية بتسديد مدفوعات رسوم الدراسة للمؤسسات مباشرة . وتدعم مجالس الأبحاث التي يمولها مكتب العلوم والتكنولوجيا المشروعات البحثية في المؤسسات الفردية، كما تقدم الدعم أيضًا لبعض طلاب الدراسات العليا.

المصادر الثانوية:

تتبنى معظم دول العالم المتقدم والنامي إستراتيجيات تهدف إلى تقليل العبء المالي عن الحكومة في تمويل التعليم الجامعي، مثل زيادة الرسوم الدراسية، وتقديم منح وقروض للطلاب، وفرض ضرائب تعليمية لصالح التعليم الجامعي، والعمل على تشجيع الأفراد والهيئات غير الحكومية على المشاركة في تمويل التعليم الجامعي والعالي، وإيجاد قيادات تعليمية قادرة على تطوير سبل وطرق الدخل الذاتي للجامعات والتسويق الجيد للأبحاث العلمية.

أولًا: الرسوم الدراسية

يوجد توجه عالمي الآن نحو فرض رسوم دراسية أو زيادتها على الطلاب بالتعليم الجامعي والعالي في معظم الأقطار الأوروبية، وفي بريطانيا وضع مجلس تمويل التعليم الجامعي آليات لاستقلال الجامعات ماليًا، وتخفيض المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة سنة بعد أخرى، والعمل على زيادة الرسوم الدراسية بالجامعات، والتي تراوحت ما بين (2200) جنيه إسترليني في مجال الدراسات السياسية والقانونية و (3300) جنيه إسترليني في الدراسات اللغوية والفنون الإبداعية، وعلم الآثار والتربية، كما تراوحت الرسوم الدراسية في الكليات العملية ما بين (4400) جنيه إسترليني في الدراسات المعمارية والتخطيط العمراني، و (8100) جنيه إسترليني في

علوم المعادن، (9400) جنيه إسترليني في الطب البشري وطب الأسنان عام1998م(وفاء بنت عايض الجميعي، 2015،32).

ثانيًا القروض الطلابية

تم تأسيس شركة حكومية في عام 1995م بهدف تقديم القروض للطلاب لمساعدتهم على مواصلة التعليم الجامعي، ووضعت شروطًا للاقتراض منها، وتم تطويرها عام 1998م؛ حيث أصبح يطلب من الطالب سداد ما عليه من ديون بعد تخرجه وحصوله على عمل يدر عليه دخلًا ثابتًا، ووصلت قيمة القرض الذي تقدمه الشركة للطلاب إلى حوالي (50%) من إجمالي الرسوم التي يدفعها الطالب.

ثالثًا: المنح والمساعدات المالية للطلاب:

يعدُّ أسلوب تقديم بعض المنح والمساعدات المالية من الحكومات إلى الطلاب من الأساليب المتبعة في العديد من دول العالم المتقدم والنامي، بهدف مساعدة أعداد كبيرة من الطلاب على مواصلة تعليمهم في مؤسسات التعليم العالي والجامعي. وتهدف برامج المساعدات الطلابية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

رابعًا: الضرائب التعليمية

تعتبر الضرائب التعليمية التي تحددها معظم الدول المتقدمة والنامية أحد المصادر الهامة في تمويل التعليم الجامعي والعالي، وهذه الضرائب تأخذ صورًا متعددة منها الضرائب التجارية والتي تسهم بحوالي (2,5%) من جملة رواتب العاملين بمؤسسات التعليم المختلفة، وضريبة الملكية وضريبة الدخل التي تفرضها الحكومة الفيدرالية، وضريبة المبيعات العامة.

خامسًا: التعليم الجامعي الخاص

يشهد التعليم الجامعي الخاص نموًا ملحوظًا في العديد من دول العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين؛ حيث احتلت مؤسسات التعليم الجامعي

الخاص نسبة لا تقل عن (50%) من إجمالي مؤسسات التعليم الجامعي العالي في بعض الدول المتقدمة والنامية، والتي يعتمد فيها تمويل الجامعات الخاصة أساسًا على الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب، بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى، وتسعى هذه الجامعات لاحتلال موقع ملائم في النظام التعليمي؛ فبقاؤها يعتمد على قدرتها في اجتذاب الطلاب.

التمويل الذاتي للجامعات:

تبنت العديد من الجامعات في مختلف دول العالم أساليب ذاتية كمصادر لتمويل الجامعات، مثل تقديم بعض الخدمات والأنشطة الجامعية، مثل قيامها بعمل دورات تدريبية قصيرة لتنمية مهارات اللغة الإنجليزية والكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات. أو تقديم بعض الاستشارات القانونية والهندسية، واستخدام مطابع الجامعة في طبع الكتب والمجلات للأفراد والهيئات، أو التعاقد مع الشركات والمصانع ومؤسسات الإنتاج بعمل بعض البحوث العلمية، وغيرها من الخدمات التي تدر دخلًا على الجامعات.

المحور الثالث: القوى والعوامل المؤثرة في مجال تنمية الموارد المالية بالمملكة المتحدة وأثر ذلك على التعليم الجامعي بالمملكة، تتمثل في الآتي:

العوامل الجغرافية: تقع بالمملكة المتحدة أهم وأعرق المدن اقتصاديًا وتاريخيًا وثقافيًا وعلميًا، كما تحيط بها الكثير من المساحات الخضراء الخلابة (Wikipedia,2018, Oxford Available) ويوجد بها جامعة أكسفورد في مدينة أكسفورد والتي تعد واحدة من أهم وأعرق الجامعات بالعالم(تماضر عبد الجبار إبراهيم،2018م،191) كما كان لعراقة المملكة المتحدة وموقعها الجغرافي أثر كبير في جعلها محط أنظار الشركاء الصناعيين ومؤسسات قطاع الأعمال؛ وذلك لعراقتها العلمية والتاريخية والبحثية على

مستوى العالم حيث تتميز جامعة أكسفورد بعراقتها وتاريخ إنشائها الذي يعود إلى ما قبل القرن الثاني عشر.

العوامل الاقتصادية: يسهم قطاع التعليم العالي في المملكة المتحدة بما لا يقل عن 59 مليار جنيه إسترليني في الاقتصاد البريطاني بنسبة 2.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة من خلال التعاون البحثي مع قطاع الأعمال والشركات، فمدينة أكسفورد لديها قاعدة اقتصادية متنوعة فمن النشاطات ذات الأهمية فيها صناعة السيارات والأبحاث المتعلقة، والتعليم بكل مراحله بجانب جامعتين يتوافد إليها طلاب لحضور دورات صيفية لتعلم الإنجليزية والنشر في مطبعة جامعة أكسفورد، بالإضافة إلى عدد كبير من الشركات العاملة في قطاعات تقنية المعلومات والناشئة من نتائج البحوث العلمية(Baskerville, S,2013,9). وتتمثل الأهداف المالية الرئيسة للجامعات البريطانية في توفير الموارد طويلة الأجل لتعزيز مكانتها البارزة على الصعيدين الوطني والدولي كمكان للتعلم والتعليم الرائد والأبحاث المتميزة؛ وتمكينها من توفير دعم إضافي لأولوياتها الأساسية.

العوامل السياسية: يعد النظام السياسي للجامعات بإنجلترا انعكاسًا للنظام البريطاني والذي يعد من أكثر الأنظمة الديمقراطية رسوخًا في العالم؛ حيث يتسم بمرونة كبيرة مكنته من التأقلم مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، ويقوم على المنافسة وكفالة حرية المواطن وضمان حريته في التعبير عن رأيه وتشكيل التنظيمات الاجتماعية، كذلك تؤمن إنجلترا بالحرية الاقتصادية والتي تنعكس آثارها على الحياة الاقتصادية؛ وقد أثرت تلك العوامل على الجامعات الإنجليزية بصورة واضحة فلكل جامعة الحرية في تصريف شئونها الأكاديمية مع تمتعها بقدر كبير من الحيادية والشفافية؛ حيث تمتلك حرية التصرف في مواردها، وتعد انجلترا من الدول الرأسمالية التي تقدس الحرية الفردية؛ وكان لهذا المبدأ أثره على الإدارة التعليمية والجامعية؛

حيث تم منح الفرصة لجهات متعددة بالإشراف على التعليم وإدارته. هذا وتجمع إدارة التعليم في بريطانيا بين المركزية واللامركزية، مما أدى بدوره إلى التنوع المعتدل للنظم التعليمية، وتعدد أنواع المؤسسات التعليمية بين العام والخاص، وتحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأفراد (Ainley, P. & Bailey, D,1998,54).

وتقوم الجامعات والكليات في المملكة المتحدة بإدارة شؤونها ذاتيًا، كما أن الحكومة لا تمتلكها ولا تقوم بإدارتها، ومستوى استقلالية الجامعات والكليات مرتفع مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، فجميع الجامعات والكليات لها هوية قانونية مستقلة؛ كما إنها تختلف من ناحية الهيكل التنظيمي الخاص بها، كما أن لبعضها امتيازاً ملكياً، بينما أنشئ البعض الآخر بموجب مرسوم برلماني، ولكل جامعة الحق في تحديد أعداد طلابها كل عام (Casu, B. & Thanassoulis, E.,2006,420).

ويتضح مما سبق تأثير العوامل الجغرافية، والاقتصادية، والسياسية، وتوفر البنية التحتية على نشأة وتطور الجامعات بالمملكة المتحدة، كما ساعدت تلك العوامل أيضًا على تميزها في إدارة مواردها المالية محليًا وعالميًا، كذلك تمتعها بالمكانة المرموقة عالميًا؛ حيث تطور تقنيات التعليم والإدارة، وثقافة الإبداع، والبحث العلمي المكثف، والتي تعمل على جذب الطلاب والباحثين ورجال الأعمال والشركات العامة والخاصة من جميع دول العالم، كل ذلك جعلها في سعي دائم إلى الاهتمام بكافة المستجدات العالمية.

المبحث الثالث: أهم ملامح الجهود المصرية في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية على ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها.

وسوف يتم تناوله من خلال التعرف على ملامح تنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية، ثم التعرف على مصادر الموارد المالية بالجامعات، والقوى والعوامل

الثقافية التي أثرت في الجامعات المصرية، وكان لها المردود الهام على تنمية الموارد المالية بالجامعات، وذلك كالتالي:

المحور الأول: تنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية:

تتوقف قدرة الجامعات المصرية في تحقيق أهدافها على توافر الإمكانات والأموال المتاحة، وكلما كان التمويل كافيًا كان نظام التعليم الجامعي جيدًا؛ لذا تعدُّ قضية تمويل الجامعات من أهم القضايا التي تواجه متخذي القرار في جميع دول العالم (عصام عطية عبد الفتاح،2019،3).

ولكن في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة والتحديات التي تواجهها الجامعات المصرية – والتي تتمثل في زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، والحاجة إلى تخصصات جديدة مرتبطة بالتطور العلمي والتكنولوجي، وتحتاج إلى كلفة عالية لا تستطيع الدولة توفيرها(عبد الجواد السيد بكر، 2019،402)، وظهور مجتمع المعرفة والعولمة، وضعف قدرة الجامعات المصرية على استيعاب أعداد متزايدة من الطلاب كل عام، إضافة إلى قصور البنية التحتية، وضعف الموازنات المخصصة لها من الدولة– أصبحت الجامعات غير قادرة على تلبية كافة متطلبات المجتمع والنهوض به، ومن ثم عدم تحمل المسئوليات الملقاة على عاتقها تجاهه.

المحور الثاني: مصادر الموارد المالية بالجامعات المصرية

من السمات الرئيسية التي تميز تمويل التعليم الجامعي المصري عن غيره، التنوع البارز في مصادر تمويله والتي يستند إليها لتيسير العملية التعليمية وتغطية نفقاتها التربوية. حيث تواجه الكثير من دول العالم صعوبات عديدة في توفير مصادر الإنفاق المالي اللازم للارتقاء ببرامجها التعليمية في مؤسساتها الجامعية(محمد الأصمعي محروس،2019،44)، وتعد الحكومة المصدر الرئيس للموراد المالية بالتعليم الجامعي المصري، باعتبار أن الدولة مسئولة عن تقديم التعليم في كل

مراحله لأفراد الشعب بالمجان طبقًا للدستور (محمد صبري، 4،2015)، ولذالك فإن الجامعات المصرية تعتمد اعتمادًا شبه كامل على ميزانية الدولة السنوية، أو على ما يتم تخصيصه كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، وكذلك على بعض الجهود الذاتية، ومساهمات قطاع الأعمال، كما تعتمد الدولة أيضًا على مساهمات بعض المؤسسات الإقليمية في إطار التعاون الدولي في تمويل بعض المشروعات التمويلية (رفعت عزوز،137،2022). ويمكن تقسيم مصادر الموارد المالية للتعليم الجامعي المصري إلى نوعين هما:

1-المصادر الأساسية: تعتمد مؤسسات التعليم العالي بمصر اعتمادًا شبه كامل على التمويل الحكومي في تغطية نفقاتها، وهو إلتزام قانوني بموجب مواد الدستور المصري، ورغم أن الاعتماد على التمويل الحكومي يضمن استمرارية المال الذي تحتاجه الجامعات دون الاعتماد على مصادر غير مستقرة، إلا أنه يفقد الجامعات استقلالها المالي؛ حيث إنها لا تمتلك حرية تخصيص أو إعادة تخصيص مواردها إلا بإجراءات معقدة (عصام عطية عبد الفتاح، 35،2019).

وتتمثل المصادر الأساسية في مصدرين أساسيين هما التمويل الحكومي من الموازنة العامة للدولة، وأموال الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص،(صابر صبحي محمد عبد ربه،49،2024)، وتعتمد الجامعات المصرية اعتمادًا شبه كامل على ميزانية الدولة لتمويل كافة أنشطتها التعليمية، كما يعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر منها الضرائب العامة والرسوم الطلابية، ورسوم إسكان الطلاب داخل المدن الجامعية، باعتباره يدر دخلًا مستمرًا يضاف إلى موارد تمويل التعليم الجامعي، وبذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم الجامعي (بيومي محمد ضحاوي،140،2013)، (عبد الجواد السيد بكر،409،2019).

وعند مراجعة ميزانيات الجامعات المصرية يتضح أن التمويل الحكومي يمثل المصدر الرئيسي لها، إذ تتكفل الدولة بما يقرب من (85-90%) من ميزانيتها، ويترك للجامعات مهمة توفير الجزء المتبقي بالجهود الذاتية، مما يعني أن إدخال مفهوم الإدارة الاقتصادية والتمويل وفقًا للإنجاز يعد من الأمور الملحة، خاصة في ظل محدودية الموارد (استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر 2015-2030م ،2015، 51).

ولتشخيص واقع الموارد المالية بالجامعات المصرية يجب إلقاء الضوء على المؤشرات الهامة التي تعكس هذا الواقع والتي تتمثل في:

أ-الإنفاق العام للدولة على التعليم الجامعي وتطور موازنات الجامعات الحكومية:

يشير الواقع إلى نمو متزايد في إجمالي حجم الموازنات بالجامعات المصرية، حيث زادت من (13728000) ألف جنيهًا في العام 2013/2012م إلى (61288000) ألف جنيهًا في العام2023/2022م، وترجع هذه الزيادة إلى تخصيص مبالغ مالية كحافز أداء لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والتوسع في عدد الجامعات التي تم تحويلها من فروع إلى جامعات مستقلة والبالغ عددها(5) جامعات، وبالتالي فإن هذه الزيادة لم توجه إلى الطالب ولم يستفد منها بشكل مباشر. كما زادت من (19985000) ألف جنيهًا في العام 2015/2014م بمعدل نمو 11% إلى(47880000) ألف جنيهًا في العام 2021/2020م بمعدل نمو 47% ، و أيضًا ارتفعت الميزانية إلى (13728000) ألف جنيه في العام 2013/2012 عن قبلها من الأعوام وذلك لسببين: الأول لزيادة بدل الجامعة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات ومراكز البحوث الحكومية، والثاني لتحويل بعض الجامعات من فروع إلى جامعات مستقلة وهي جامعات دمياط وأسوان والسويس والسادات (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2023، ص165).

وبالرغم من هذه الزيادة الملحوظة إلا أنها زيادة مضللة وغير حقيقية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها: التزايد الكبير في معدلات التضخم والغلاء على المستويين المحلي والعالمي، وارتفاع مستويات الجودة المطلوبة التي تلقي بمزيد من المتطلبات على الجامعة، خاصة في ضوء زيادة أعداد الطلاب، وتزايد اهتمام الجامعات بأرقى مستويات المعرفة التقنية، وتدفق نسب أعلى من طلاب الدراسات العليا، واحتياج الأقسام والكليات الجديدة للمزيد من المواد الرأسمالية.

ب–نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الإنفاق على التعليم: على الرغم من أن الدستور المصري ينص على أنه: " تلتزم الدولة بتخصيص ما لا يقل عن(2%) من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم الجامعي، وتتصاعد تلك النسبة تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية" (جمهورية مصر العربية، دستور 2014، مادة 21،2014).وأيضًا تأكيد وزارة المالية في البيان المالي للموازنة على إلتزامها بتخصيص النسبة التي نص عليها الدستور للإنفاق على التعليم، لكن تحليل بيانات الموازنة ومخصصات التعليم تشير إلى أن الإنفاق على قطاع التعليم في مصر يحتاج إعادة نظر بالكامل (عصام عطية عبد الفتاح،36،2019)، كما يعتمد الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي وتلبية متطلباته على ما تخصصه الدولة له من تمويل، ولقد نصت المادة (238) من الدستور على: أن الدولة تضمن تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق الحكومي على التعليم والتعليم العالي والصحة والبحث العلمي المقررة في هذا الدستور تدريجيًا اعتبارًا من تاريخ العمل به (جمهورية مصر العربية، دستور 2014، مادة 238،2014).

ويوضح الجدول التالي الإنفاق العام على التعليم، والإنفاق العام على التعليم الجامعي، ونسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى إجمالي الإنفاق على التعليم خلال الفترة من (2013/2012 م حتى 2023/2022م):

جدول (1) تطور الانفاق العام على التعليم الجامعي ونسبة الإنفاق عليه من إجمالي الإنفاق على التعليم خلال الفترة من (2012/2013-2022/2023م)
(القيمة بالمليون جنية)

البيان / السنة	13/12	14/13	15/14	16/15	17/16	18/17	19/18	20/19	21/20	22/21	23/22
الإنفاق العام على التعليم	64035	80860	94355	99263	103962	107075.4	115668	132038.5	157580	172646	192677
الانفاق العام على التعليم الجامعي	13728	18080	19985	21211	22627	25754	26540	32561.5	47880	54705	61288
نسبة الانفاق العام على التعليم الجامعي/ إجمالي الإنفاق على التعليم %	21.4	22.4	21.2	21.4	21.8	24.1	22.9	24.7	30.4	31.7	31.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي2023، الإصدار (114)، جدول (11-39)، جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2023، ص165.

جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2018، ص16.

يتضح من خلال الجدول السابق أن التمويل الحكومي للتعليم العالي قد شهد نموًا مطردًا خلال الفترة الماضية، إلا أن الواقع يشهد أن هذه الزيادات تظل قاصرة عن مواجهة الاحتياجات، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الزيادة تذهب في معظمها للإنفاق منها على أجور العاملين في قطاع التعليم ومرتباتهم بدلًا من النفقات الاستثمارية، كما أن هناك زيادة فيما يخصص للإنفاق على التعليم الجامعي من عام 2013/2012 وحتى عام 2023/2022 حيث بلغ (13728) مليون جنيهًا عام 2013/2012م ووصل إلى (61288) مليون جنيهًا عام 2023/2022م، الإ أن هذه الزيادة ليست حقيقية عندما تقارن نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى ما ينفق على التعليم ككل، حيث بلغت النسبة عام 2013/2012م إلى (21.4)% من الإنفاق العام على التعليم، ووصلت إلى (31.8) % عام 2023/2022م من الإنفاق العام على التعليم، كما يلاحظ أن هناك انخفاض تدريجي في نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي من جملة الإنفاق على التعليم في السنوات من 2013/2012م إلى 2023/2022م وبالتالي فإن هناك حاجة إلى زيادة مخصصات التعليم الجامعي من الإنفاق العام نظرًا لزيادة أعداد الطلاب، وارتفاع معدل التضخم ، وارتفاع الأسعار، ولن تأتي هذه الزيادة في مخصصات التعليم الجامعي الإ بتشجيع الجامعات على تنمية مواردها المالية وضخ موارد مالية إضافية وتنفيذ عدد من البرامج الإصلاحية بالجامعات المصرية.

ج–نسبة الإنقاق على التعليم الجامعي إلى الإنفاق العام للدولة طبقًا للموازنة العامة للدولة: يعرض الجدول التالي الإنفاق العام للدولة طبقًا للموازنة العامة للدولة، ونسبة

الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الإنفاق العام خلال الفترة (2013/2012 وحتى 2023/2022م):

جدول (2) نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الإنفاق العام للدولة خلال الفترة من (2012/2013-2022/2023م)

(القيمة بالمليون جنية)

السنة / البيان	13/12	14/13	15/14	/15 16	/16 17	/17 18	/18 19	/19 20	/20 21	/21 22	/22 23
الإنفاق العام للدولة	533785	689327	789431	864564	974794	1207138	1424020	1574559.2	1713178	1837723	2070872
الانفاق العام على التعليم الجامعي	13728	18080	19985	21211	22627	25754	26540	32561.5	47880	54705	61288
نسبة الانفاق العام على التعليم الجامعي / الانفاق العام للدولة %	2.6	2.6	2.5	2.5	2.3	2.1	1.9	2.1	2.8	3	3

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي2023، الاصدار(114)، جدول(11-39)، جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2023، ص165.

يتضح من الجدول السابق، وجود زيادة ملحوظة في الإنفاق العام للدولة، حيث زاد من (533785) مليون جنيهًا عام 2013/2012 إلى (2070872) مليون جنيهًا عام 2023/2022م بمعدل نمو قدره (446.45)% خلال تلك الفترة، وبالرغم

من ذلك فإن هناك انخفاض ملحوظ في نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الإنفاق العام للدولة، حيث زادت هذه النسبة عام 2023/2022م لتصبح (3)% بعد أن كانت (2.6)% عام 2013/2012م ثم انخفضت لتصبح (2.3)% عام 2017/2016م بعد أن كانت (2.6)% عام 2014/2013م، ثم انخفضت لتصبح(2.1)% عام 2018/2017م بعد أن كانت (2.3)% عام 2017/2016، ثم انخفضت لتصبح (1.9)% عام 2019/2018م بعد أن كانت (2.1)% عام 2018/2017م، وبالتالي يتضح وجود انخفاض واضح في الإنفاق على التعليم الجامعي، ويرجع ذلك إلى نظر الحكومة إلى التعليم على أنه خدمة تقدم للشعب وليس استثمارًا ينتج عنه عائد، ولهذا الانخفاض نواتج عدة من أهمها، ما يعانيه أعضاء هيئة التدريس من مستوى معيشي غير لائق نتيجة ضعف المرتبات التي يحصلون عليها، وضعف الإمكانات المادية بالجامعات، وضعف ميزانية البحث العلمي، وضعف نصيب الطالب من التمويل الجامعي ...إلخ، مما يؤدي إلى عدم تحقيق التعليم الجامعي لأهدافه.

مما يدفع إلى ضرورة تشجيع الجهود الذاتية واستغلال مواردها لتحقيق دخل إضافي للجامعات المصرية وتغطية جزء من مصروفاتها وتطوير برامجها من خلال المراكز المنتجة ذات الطابع الخاص، وكذالك تشجيع المشاركة المجتمعية الذي يطلق على ما يقدمه أفراد المجتمع ومؤسساته لمؤسسات التعليم العالي من تبرعات ومنح وقروض للمساعدة على تحقيق ما تصبو إليه من أهداف، ومنها إسهامات الطلاب وأولياء الأمور والتبرعات والهبات وعوائد الأوقاف كمصادر للتمويل، وهناك اتجاهات تركز على خصخصة التعليم الجامعي أو جزء منه، وتسويق الخدمات والأنشطة الجامعية (عصام عطية عبد الفتاح،2019،37).

ورغم أهمية تنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي، الإ أنه من الضروري الإشارة إلى أنه من غير الممكن أن يكون بديلًا بصورة تامة للإنفاق الحكومي، وأن يكون كافيًا بشكل كبير كمصدر للدخل، بل يمكن اعتباره عاملًا مساعدًا في مجالات محددة لبعض العمليات الجامعية مثل إنشاء وسائل جديدة للتعلم وشراء الأجهزة والأدوات التعليمية وغيرها من المجالات المرتبطة بالعملية التعليمية (Nor, S. B. M., & Yaakub, N. I.589,2017).

2-المصادر الثانوية: تتبنى معظم دول العالم استراتيجيات تهدف إلى تقليل العبء المالي عن الحكومة في تمويل التعليم الجامعي، مثل زيادة الرسوم الدراسية، وتقديم منح وقروض للطلاب، وفرض ضرائب تعليمية لصالح التعليم الجامعي، والعمل على تشجيع الأفراد والهيئات غير الحكومية على المشاركة في تمويل التعليم الجامعي والعالي، وإيجاد قيادات تعليمية قادرة على تطوير سبل وطرق الدخل الذاتي للجامعات والتسويق الجيد للأبحاث العلمية.

حيث تسهم هذه المصادر الثانوية بنسبة قليلة ومحدودة في تمويل التعليم الجامعي في مصر، وقد تكون هذه المصادر داخلية مثل التبرعات والجهود الذاتية من قبل الأفراد أو مصادر خارجية مثل المنح الدراسية والقروض التي تقدمها بعض الدول أو الهيئات أو الأفراد للتعليم الجامعي وهي كالتالي (إكرام عبد الستار دياب،2019،223):

الرسوم الدراسية : تعتبر مساهمة الطلاب في تكلفة التعليم أحد أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري ومدخلًا هامًا للتمويل الذاتي للجامعات المصرية، وهي عبارة عن المبالغ التي يدفعها الطلاب في شكل رسوم دراسية مساهمة في تكلفة التعليم؛ وتعتبر هذه المساهمة ما زالت رمزية في الجامعات المصرية، حيث تمثل نسبة التمويل من هذا المصدر في هذه الجامعات بأقل من 3% من نسبة التمويل(

ثروت عبد الحليم عبد الحافظ، 2019،69)، وقد ارتبطت هذه المساهمة الضئيلة للرسوم الدراسية بمجانية التعليم الذي شهدته الجامعات المصرية منذ عام 1952م وحتى الآن، وجاء ذلك تطبيقًا لنصوص الدستور المصري2014م.

كما يتضح أيضًا أنه على الرغم من زيادة المصروفات الدراسية بشكل نسبي في آخر عشر سنوات إلا أنها ما زالت منخفضة نسبيًا بالمقارنة مع التكلفة الفعلية للطالب في العام الدراسي الواحد والتي وصلت إلى (25019) جنيهًا في العام الجامعي 2022/2021م، مما يحتم ضرورة إعادة النظر في فرض رسوم دراسية تتناسب مع الخدمة التي تقدم للطالب.

ب- تمويل من القروض والمنح الخارجية: تُعد القروض والمنح الخارجية أحد أهم المصادر الهامة لتمويل التعليم الجامعي، وقد ساهمت في ذلك العديد من المؤسسات والشركات والمنظمات العالمية، من خلال ابتعاث الطلاب إلى دول أجنبية لتدريبهم في المجالات والتخصصات التي يندر وجودها محليًا، كما تبذل الدولة جهودًا عديدة للإستفادة من المنح الخارجية المتاحة لتمويل التعليم العالي وإنشاء عقود شراكة وتعاون مع دول ومؤسسات مختلفة لتطوير التعليم وتقديم برامج جديدة (ثروت عبد الحليم عبد الحافظ، 2019،69).

تمويل من التبرعات الأهلية والجهود الذاتية: تمثل التبرعات الأهلية والجهود الذاتية أهم مصادر الموارد المالية بالجامعات المصرية وذلك من خلال حث الأفراد القادرين والهيئات ورجال الأعمال على التبرع للتعليم الجامعي بالأموال أو بالأجهزة التقنية الحديثة، وإقامة المعامل وتجهيزها بالمعدات اللازمة أو التبرع بالأرض وغيرها من صور التبرع المتعددة، إلا أن الواقع الحالي يشير إلى أن إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي في مصر لا يزال ضعيف، عكس الحال في البلدان المتقدمة

التي يقوم التمويل الخاص بدور فعال يساعدهم على ذلك ارتفاع مستوى المعيشة مما يمكن الكثيرين من تغطية تكاليف تعليم أبنائهم(جمال علي الدهشان،2016،13).

مصادر التمويل الذاتي للجامعات المصرية: يُعد التمويل الذاتي للجامعات المصرية جزء من منظومة التمويل الجامعي إلى جانب ما ترصده الدولة للجامعات من ميزانيتها العامة من مبالغ تمثل القدر الأكبر في تمويل الجامعات(صابر صبحي عبد ربه، 2024،91) كما قامت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة بتشجيع الجامعات على تنويع مصادر مواردها المالية بخلاف ما تحصل عليه من موازنة الدولة، وذلك بسبب انخفاض مخصصات التعليم في الميزانية العامة للدولة وبخاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تمر بها مصر في الفترة الأخيرة.

المحور الثاني :القوى والعوامل المؤثرة في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية وأثر ذلك على التعليم الجامعي، تتمثل في الآتي:

تمتلك مصر تاريخًا عريقًا يمتد لملايين السنين، وهو تاريخ حافل بالعديد من القوى والعوامل الثقافية التي أثرت في تطورها وانعكست على نظم التعليم الجامعي وإدارته، ومن أهم هذه القوى، القوى السياسية التي تسود مصر والوضع الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي والتاريخي لها، وتتمثل هذه القوى في التالي:

العوامل الجغرافية: تعتبر مصر دولة أفريقية آسيوية بحكم وقوعها بالقارتين مما ساعد على إقامة علاقات لها مع الدول المجاورة وبالتالي زيادة التبادل الثقافي والانفتاح على النظم التعليمية، وهي تنقسم إداريًا ل(27) محافظة منها أربعة محافظات تقع ضمن الحضر؛ إذ ليس بها ريف، و(23) محافظة ريفية حضرية، تسع منها تقع بدلتا النيل وتسعة أخرى بوادي النيل بينما تقع الخمس محافظات المتبقية على الحدود الشرقية والغربية لمصر (ليندة طرودي،2020م، 117).

العوامل السياسية: تعتبر مصر جمهورية ديمقراطية يحكمها رئيس منتخب ومعه مجلس للنواب، ومجلس للشيوخ يمثلا السلطة التشريعية ومحكمة دستورية تمثل السلطة القضائية ومجلس وزراء يمثل السلطة التنفيذية، وفي سبيل الوصول لذلك مرت بالعديد من الثورات والانقلابات التي أثرت على جميع مناحي الحياة فيها ومنها التعليم، ومن صور تأثير هذه القوى على التعليم قصور السياسة التعليمية عن تحقيق ما تنص عليه تشريعات التعليم من حيث بعض القضايا الجوهرية، مثل: تحقيق جودة التعليم، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وعدم الربط بين سياسة التعليم والسياسة العامة للدولة– حيث كانت معظم قوانين التعليم ترتبط بشخص الوزير، ونتج عن ذلك إجراء بعض التعديلات أو الإلغاء، القصور في توفير الموارد المالية والامكانات البشرية اللازمة للوفاء بالتطوير الحقيقي، حيث إن التمويل من المحددات الرئيسية التي تقرر اتجاهات السياسة التعليمية، ضعف المشاركة الشعبية والمحليات وذوي الخبرة وأصحاب الرأي في وضع السياسة التعليمية، وقد نتج عن ذلك عدم وجود مناخ يعمل على صياغة سياسة تربوية سليمة (أمل سعودي عبد الظاهر، 2020م، 21–22).

العوامل الاجتماعية: تعاني مصر من الزيادة السكانية إذ ارتفع عدد سكانها من (72.8) مليون نسمة عام 2006م إلى (101.5) مليون نسمة عام 2021م، ويعد المجتمع المصري مجتمعًا فتيًا حيث تشكل الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) ثلث السكان حسب إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام 2022م، مما يلقي بعبأ كبير على عاتق النظم التعليمية المطالبة باستقبال هذه الأعداد.

العوامل الاقتصادية: تعاني مصر من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل في مقابل ارتفاع الأسعار إضافة لتصفية الأصول الاقتصادية للمجتمع فيما يعرف بالخصخصة مع تزايد معدلات الهجرة وتراجع قيمة التفكير العلمي وقيمة العمل حيث

يعاني (7.2%) من السكان من مخاطر الفقر ويصنف (2%) من السكان تحت خط الفقر بينما يعيش (1%) من السكان في فقر شديد (ليندة طرودي،2020م، 142).

وهكذا نجد أن العوامل الجغرافية أثرت في توجه نظم التعليم نحو الاستفادة من التجارب العالمية في حين أن العوامل الخاصة بالسكان قد أنهكت النظم التعليمية فأثرت على كثافة الطلاب بالجامعات ونسبة أعداد الطلاب إلى أعداد أعضاء هيئة التدريس، أما العوامل الاقتصادية فقد حرمت التعليم وإدارته بمصر من العديد من الميزات التي توفرت بالعديد من الجامعات بالدول الأخرى لغيرها، إذ وصلت مخصصات الانفاق على التعليم بكل مراحلة من الناتج المحلي ما قيمته (2.42%) فقط.

المبحث الرابع: أوجه الشبه والإختلاف بين خبرة كل من مصر والمملكة المتحدة في مجال تنمية الموارد المالية بالجامعات.

من خلال استقراء التجارب والتطبيقات الجامعية السابقة بكل من المملكة المتحدة ومصر، في مجال إدارة وتنمية الموارد المالية بالجامعات، نجد أن هناك اختلافًا واتفاقًا تمثل فيما يلي:

مصادر تمويل التعليم العالي بكلا الدولتين:

تتفق الدولتين في تعدد مصادر التمويل والتي من أهمها جمع التبرعات وتتمثل فيما يلي:

المنح والتبرعات والهبات Philanthropy: تختلف الدولتان في اعتبار المشاركة المجتمعية أحد المقومات الرئيسية للمجتمع المدني في دول العالم المختلفة، وتشير المؤشرات إلى أن المشاركة المجتمعية تنمو بسرعة في المملكة المتحدة، ولقد ساهمت تلك التبرعات جنبًا إلى جنب مع الحكومات والشركات والمجتمع المدني في تحقيق العديد من الأهداف التي تسعى إليها الجامعات بإنجلترا.

كما تختلف الدولتان في التأكيد على السعي نحو الحصول على المنح والتبرعات التي تمكنها من المنافسة، وتسجيل نسبه تمويل خيري عالي، ولذا سعت إنجلترا إلى إجراء الحوار والمناقشات، وتقديم المبادرات؛ لاستقطاب التبرعات واستثمارها، وذلك من خلال الآتي:

التأكيد على أن الطلاب يشعرون بالارتباط مع المؤسسة في الجامعة، فمن الصعب أن يتبرع شخص لا يشعر بالامتنان إلى مؤسسته.

إقناع الطلاب بأنهم المستفيدين من سخاء من قبلهم، وبالتالي فعليهم مسئولية في المقابل، وأن يفعلوا ما في وسعهم لجعل المؤسسة في شكل أفضل، وإيجاد فرص أفضل لأولئك الذين سيأتون من بعدهم.

ج- بناء جسور التواصل الفعال بين الطلاب والجامعة، وأيضًا مع الخريجين، مع ضرورة إدراك أن العلاقة مع الخريجين أساسها تنمية المشاركة المجتمعية.

د- بناء شبكة من العلاقات مع الجمهور والأصدقاء المحتملين على نطاق أوسع من الخريجين للمشاركة في مجتمع الجامعة؛ للحصول على دعم أولياء أمور الطلاب الحاليين والسابقين.

هـ- تقديم الشكر والاعتراف بالجميل لكل المانحين؛ لأن ذلك يدفعهم إلى زيادة التبرع وتقديم المنح، مع تشجيع المشاركات مهما كانت صغيرة، والقيام بنشر أسماء المانحين على الساحات والمباني، وعرض نماذج مؤثرة من المانحين على الجمهور؛ لتقديرهم والإقتداء بهم.

الوقف Endowment: تختلف الدولتان على أن الوقف أحد الركائز الأساسية في استراتيجيات تطوير الجامعات، وتختلف في درجة انتشار الوقف في كلتيهما، وتتشابه الدولتان في الهدف من الوقف، والذي يتمثل في المساهمة في تدفق الإيرادات، وتوفير الاستقرار المالي للجامعة على المدى الطويل، من خلال المحافظة على

الدخل السنوي للجامعة؛ لمساعدة الجامعة في تحقيق أهدافها في تخريج طلاب أكفاء متميزين، وتقديم خدمات تعليمية وبحثية ذات جودة عالية.

دعم الخريجين Alumni Suppory :تختلف الدولتان في الاهتمام بتقوية العلاقة مع الخريجين، واعتبار تلك العلاقة أمرًا استراتيجيًا، حيث تقوم المملكة المتحدة باحساس الخريجين بالانتماء للمجتمع بين الخريجين وهو ما توضحه نسبة مشاركة الخريجين في التمويل.

كما تختلف الدولتان في إدارة أموال المشاركة المجتمعية، حيث قامت إنجلترا بإنشاء إدارة متخصصة لإدارة أموال المشاركة المجتمعية: (الهبات، والتبرعات، والوقف) وذلك بهدف التواصل مع المانحين والخريجين وإقامة وتطوير العلاقات معهم، بل ووضع الخطط اللازمة لاستثمار تلك الأموال، ويرجع ذلك إلى التأكيد على أن أموال المشاركة المجتمعية تحتاج إلى إدارة متخصصة لتنميتها واستثمارها وتعظيم إيراداتها؛ لتعظيم الاستفادة من الموارد، وإيجاد المزايا التنافسية، والتحسين المستمر لاستثمارات الجامعة؛ لتلبية الأهداف الحالية والمستقبلية.

كما تختلف الدولتان في الاهتمام بوضع آليات لزيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العالي حيث نجد أن المملكة المتحدة تعمل على زيادة المشاركة المجتمعية وذلك لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، والتقليل من حدة المشكلات التي يمكن أن تواجه الجامعات، والوفاء باحتياجات ومتطلبات المانحين.

كما تختلف الدولتان في انتهاج أساليب متعددة لجذب وزيادة الموارد المالية منها نشر الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية، واجتذاب الطلاب الدوليين، والمحافظة على السمعة العالية للجامعة، والشراكة مع القطاع الخاص، وتوثيق العلاقة مع المجتمع من خلال تقديم المشورة لأفراد المجتمع والجهات المانحة، ونشر القيم المرتبطة

بالعمل التطوعي. ويرجع هذا الاختلاف إلى رؤية كل جامعة وقوة السياسات التي تتبعها، ودرجة استجابة أفراد المجتمع لتلك السياسات.

وبصفة عامة تؤكد خبرة المملكة المتحدة على أهمية وجود موارد بديلة في تمويل التعليم الجامعي، لتعويض الانسحاب التدريجي للحكومات من تمويل التعليم الجامعي، وتحقيق التنمية الشاملة المطلوبة، وأن المشاركة أداة لتمكين المواطنين في صناعة التنمية وتعزيز الترابط بين الأفراد والمؤسسات التعليمية، وأنها ضرورة ملحة لتغيير رؤية الأفراد والجماعات من اللامبالاة نحو قضايا التعليم وآثارها المجتمعية إلى المبادأة والإيجابية في التعبير عن اهتمامات الأفراد والجماعات بإصلاح التعليم.

المبحث الخامس: آليات مقترحة لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرة المملكة المتحدة.

بناء على تحليل ما جاء بالإطار النظري للبحث عن الأسس الفكرية والفلسفية لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية، ونموذج خبرة المملكة المتحدة في تنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية، واستكشاف واقع جهود الدولة المصرية بمجال تنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية من خلال دراسة القوانين والتشريعات التي تتيح هذه التنمية، ثم الدراسة المقارنة بين مصر والمملكة المتحدة، يقدم البحث آليات مقترحة من المأمول أن تؤدي لتنمية الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرة المملكة المتحدة، وهي كالتالي:

آليات مقترحة تخص الهياكل التنظيمية بالجامعات

تتبنى الجامعة في هيكلها التنظيمي وحدات إدارية أو مجالس متخصصة لإدارة وتنمية الموارد المالية، كما تقوم بإسناد إدارة الأوقاف لشركات متخصصة في الاستثمار لضمان تحقيق أكبر عائد في الاستثمار.

وجود إدارة متخصصة تمتلك خبرات ومهارات متعددة وقدرة على الإبداع في التوصل لأساليب متطورة لجذب الأموال وحسن إدارتها واستثمارها.

استقلال مؤسسات التعليم العالي واندماجهم في المجتمع، وقدرتهم على حل مشكلاته في دفع أفراد المجتمع للتبرع وتقديم المنح والهدايا، وغير ذلك.

ب-آليات مقترحة تخص المجتمع (المنح والتبرعات والهبات)

نشر ثقافة التبرع لدى أفراد المجتمع، مع إعلامهم بالتشريعات القانونية المرتبطة بالتبرعات كالإعفاء من الضرائب.

تنظيم الحملات لجمع المنح والهبات الخيرية؛ للحصول على موارد مالية إضافية بشكل سنوي من أجل استخدامها في تلبية احتياجات الجامعة، وتطوير عملياتها الرئيسية.

عقد المؤتمرات والندوات؛ لمناقشة مشكلات الجامعة والمجتمع، وإقناع الجمهور بالتبرع للمساهمة في حل المشكلات المجتمعية، ومشكلات الجامعة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة إحجام البعض عن التبرع.

إنشاء لجنة لاستثمار أموال التبرعات؛ لتحقيق الاستثمار الدائم للموارد وتوفير مصدر دائم ومستمر؛ لزيادة تمويل مؤسسات التعليم العالي.

تنظيم الحفلات العامة أو الخاصة لزيادة المنح والهبات الخيرية ذات المبالغ المالية الكبيرة، مع الاهتمام بتنوع المانحين.

تحقيق التواصل مع الخريجين وأولياء أمورهم، من خلال دعوتهم لحضور الاحتفالات والمناسبات في الجامعة، وتقديم الحوافز اللازمة لتنمية ولائهم للجامعة وترغيبهم في تحمل المسئولية تجاهها.

الاستفادة من الشخصيات ذات السمعة العالية في الترويج للجامعة وأنشطتها، ومشاركتهم في حملات التبرع؛ نظراً لكون هذه الشخصيات تحظى بثقة أفراد المجتمع.

بناء علاقات دائمة مع المانحين من خلال دعوتهم لحضور حفلات التخرج السنوية، وتسمية بعض الأبنية بأسماء البارزين منهم.

توفير حوافز أكبر للمانحين، وتقديم التسهيلات اللازمة.

الدعايا المناسبة لمؤسسات التعليم الجامعي وأنشطتها ودورها في تطوير المجتمع، وتحقيق التنمية، واستخدام أساليب التحفيز كتسمية بعض المباني والقاعات بأسماء أبرز المتبرعين، وتنويع الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعي للمجتمع وتجويدها.

وضع سياسة واضحة وخطة إستراتيجة للتعامل مع أموال المنح والتبرعات، ونشرها بالمجتمع.

آليات مقترحة تخص الأوقاف

– إسناد إدارة الأوقاف لشركات أو إدارات متخصصة فى الاستثمار لضمان تحقيق الكفاءة فى الاستثمار وتحقيق أعلى عائد.

– الاهتمام بالتسويق لأوقاف الجامعة من خلال العديد من الأنشطة التسويقية على أرض الواقع، أو عبر الإنترنت، وكذلك الاهتمام بالحفاظ على روابط الصلة بخريجى الجامعة، حيث إنهم من أكبر الفئات تبرعًا لجامعاتهم.

– وجود قانون لتنظيم وإدارة واستثمار الأوقاف، حيث يتحدد من خلاله تنظيم إنشاء الوقف، وكيفية إدارته واستثمار أمواله، وكيفية ضمان كفاءته، والحد الأدنى لنسبة الإنفاق السنوية من إيرادات استثمار الأوقاف.

متطلبات تحقيق الآليات المقترحة:

يقترح البحث الحالي توافر المتطلبات التالية لتحقيق الآليات السابقة:

المتطلب الأول: إنشاء مكاتب ومراكز استشارية علمية بالجامعات يتم من خلالها تقديم الاستشارات لحل بعض مشكلات قطاع الأعمال، وأيضًا إثراء الأبحاث نتيجة الاحتكاك المباشر بواقع تلك الشركات ومشكلاتها.

المتطلب الثاني: الاهتمام بإنشاء حاضنات الأعمال لرعاية الجامعة للشركات الناشئة ومساندتها بالأبحاث والاستشارات حتى تصل إلى مكانة اقتصادية متميزة، ومن ثم تسهم تلك الشركات في التمويل البحثي للجامعة.

المتطلب الثالث: إنشاء وحدة للبحوث داخل الجامعة تكون مسئولة عن:

عقد اتفاقات مع قطاع الأعمال لتطبيق البحوث، وكتابة العقود مع الشركات المختلفة والمؤسسات الإنتاجية، وتسويق البحوث، وتعهد براءات الاختراع، ومنح التراخيص، واستفادة قطاع الأعمال والمجتمع من الحرم الجامعي، وأن تتصف هذه الوحدة بالوضوح، والأمانة والصدق، والشفافية.

التعرف على احتياجات قطاع الأعمال في البيئة المحيطة بالجامعات لتحديد مجالات التعاون، وتوسيع نطاق مجالات الأبحاث التي تحظى حاليًا بأهمية تجارية أو صحية أو منافع اجتماعية عالية، وإنشاء مراكز تميز بحثي بجميع الجامعات المصرية، وتفعيل التعاون مع المؤسسات الصناعية لتمويل الأبحاث بالجامعات.

المتطلب الرابع: تطبيق برامج إدارة الكراسي البحثية بالجامعات المصرية .

المتطلب الخامس: التنوع في مصادر التمويل الخاصة بالجامعة مثل: تشجيع القيام بأنشطة توفر موارد إضافية عن طريق مساهمة القطاع العام والخاص والجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات، بجانب زيادة الموازنات الخاصة بالتعليم الجامعي، واحتسابه كنسبة من إجمالي الموازنة العامة للدولة، ومن ثم إعادة ترتيب أولوياتها بحيث يقع التعليم الجامعي على قائمة الإنفاق الحكومي.

المتطلب السادس: وضع نظم متطورة لتحفيز الجامعات الحكومية على تنويع مصادر تمويلها من خلال مشاركة الطلاب في الرسوم الدراسية، وإنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع القطاع الخاص والمحلي والجامعات الأجنبية، وربط الخطط البحثية بحاجات المجتمع والمؤسسات الإنتاجية.

المتطلب السابع: التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية، وبذلك لا يضاف عبء جديد على الأماكن المزدحمة في الكليات الحكومية، إضافةً إلى تدعيم ميزانيات التعليم الجامعي.

المتطلب الثامن: وضع التشريعات المناسبة من قبل الدولة لتسهيل تبني السياسات ذات العلاقة بتوسيع قاعدة الموارد المكملة للتمويل الجامعي، وكيفية التصرف فيها، حيث إنه لا يمكن للجامعة تنفيذ تلك السياسات دون وجود تنظيمات وتشريعات قانونية تصدرها الدولة، تتيح للجامعة حق التصرف في تلك الموارد والتغلب على المعوقات دون التقيد بقوانين الموازنة الحكومية.

المتطلب التاسع: تفعيل دور الأفراد والخريجين في المشاركة في تمويل التعليم الجامعي، وذلك من خلال ربط الجامعة بالخريجين، كما يحدث في معظم جامعات دول العالم، ومنها جامعات إنجلترا، حيث يتم ربط خريجي الجامعات بها عن طريق جمعيات الخريجين التي تحاول تحديد وتحديث عناوين الطلاب الدائمة بعد تخرجهم، والاتصال بهم عن طريق المراسلة، وتقديم الدعوات لحضور المناسبات الرسمية التي تقام لجمع التبرعات.

المراجع

أولًا المراجع باللغة العربية:

ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، جزء (3)، 1984م، ص456.

أسماء الهادي إبراهيم عبد الحي: عوامل تدني مراكز الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات وسبل الارتقاء بها، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر، جامعة عين شمس، ع 26، 2014م، ص87- 126.

إكرام عبد الستار محمد دياب: إدارة المعرفة: مدخل لتعزيز الاستدامة المالية للجامعات المصرية، مجلة الإدارة التربوية،الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، س6،ع24، القاهرة، 2019م، ص223.

أماني عبد القادر محمد شعبان: آليات تحسين ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات: الجامعات المصرية والسعودية نموذجًا، مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد (24)، العدد (109)،2017م، ص11.

أمل سعودي عبد الظاهر : دراسة تحليلية للسياسة التعليمية لتطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام 1980م، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، 35(2)، القاهرة، ص ص21-22.

أميمة حلمي مصطفى: رؤية مقترحة لتطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء صيغة التمويل القائم على الأداء، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، العدد22، الجزء 3، 2021م.

بيومي محمد ضحاوي: نظام التعليم المصري في مقدمة الألفية الثالثة، القاهرة، دار الفكر العربي،2013م، ص140.

تماضر عبدالجبار إبراهيم : التعليم العالي في بريطانيا جامعة أكسفورد أنموذجاً : دراسة تاريخية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد 26 ، كلية الإمارات للعلوم التربوية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018م ، ص 191.

ثروت عبد الحميد عبد الحافظ : تحقيق الاستدامة المالية بالجامعات المصرية في ضوء تجارب بعض الجامعات الأجنبية : دراسة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، س6، العدد22، 2019م، ص ص45،46.

جبل حامد علي حسن: كفاءة مؤسسات التعليم الجامعي في ظل إنخفاض الموارد المالية، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، ج1، ع11، 2018م، ص271.

جمال علي الدهشان: نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم في مصر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية ، جامعة عين شمس بعنوان توجهات استراتيجية في التعليم – تحديات المستقبل، ،2016م، ص13.

جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي2023، الاصدار(114)، جدول(11–39).

جمهورية مصر العربية: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، قانون رقم (49) لسنة 1972 بشأن تنظيم الجامعات والمعدل ولائحته التنفيذية"، الطبعة الحادية والثلاثون، الباب السادس، المادة (307)، 2012م، ص ص266–267.

جمهورية مصر العربية: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، قانون رقم (53) لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة والمعدل ولائحته التنفيذية"، الطبعة التاسعة، المادة (20)،2012م ، ص8.

جمهورية مصر العربية: دستور2014، الجريدة الرسمية، العدد (3) مكرر (أ)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 18 يناير2014م، المادة (238).

جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم، استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر 2015-2030م، مصر تستثمر في المستقبل، وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات،2015م، ص51.

جودت أحمد صالح سعادة، أحمد بن سعيد الحضرمي: واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وتحدياته، دراسات عربية في التربية وعلم النفس: رابطة التربويين العرب، العدد135، 2021م، ص23-46.

حليمة عز الدين: التمويل الذاتي للتعليم العالي – الجامعة المنتجة نموذجًا مقترحًا، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد2، 2020م، ص393.

رفعت عزوز: اقتصاديات وتمويل التعليم – مفهومه- أسسه- أهميته، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة،2022م ، ص137.

سعيد المصري: تحديات تمويل التعليم في مصر، مجلة آفاق الاجتماعية، العدد (4)، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار- مجلس الوزراء، 2022م، ص40.

السيد علي السيد جمعة: التمويل المستدام للتعليم الجامعي : الآليات والخيارات، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، كلية التربية، ج(31)، 2020م.

صابر صبحي محمد عبد ربه: التمويل الذاتي للتعليم الجامعي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2024م ، ص9.

عبد الجواد السيد بكر، فتحية أحمد إسماعيل، رمضان السعودي: تمويل التعليم الجامعي المصري من موارد بديلة، مجلة كلية التربية، مجلد 19، العدد3، جامعة كفر الشيخ، كلية التربية، 2019م، ص397-423.

عبد الستار محروس: تصور مقترح لإدارة الموارد المالية بالجامعات الحكومية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم ،2017م.

عزت عبد الفتاح الشامي: الموارد المالية لمكتبات جامعة المنصورة: دراسة تحليلية، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، المجلد 3 ، العدد7، 2021، ص 78.

عصام عطية عبد الفتاح: رؤية مستقبلية لدور الوقف الخيري في تمويل التعليم العالي في مصر في ضوء تجارب بعض الجامعات، مجلة كلية التربية، الجزء (2)، ، كلية التربية، جامعة بني سويف 2019م، ص3.

علي عبد ربه حسين إسماعيل: دراسة تحليلية لمعايير التصنيفات العالمية للجامعات وإمكانية تحقيقها في جامعة المنصورة، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة طنطا، ع60، 2015م، ص205.

ليندة طرودي: مسار التحول الديمقراطي وتداعياته على الأمن الإسرائيلي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان،2020م، 117.

المأمون علي عبد المطلب جبر: أثر المخصصات المالية للتعليم الجامعي في مصر على تجويد مخرجاته، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر، العدد 12، 2014م، ص133.

مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، 1978م، ص300.

محمد الأصمعي محروس، عبد الله عبد العالي نعيمان السلمي: بدائل مقترحة لتنوع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030م، المجلة التربوية، العدد(59)، كلية التربية ، جامعة سوهاج، مارس 2019م، ص44.

محمد صبري الحوت: تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل: لماذا المأمول في ضوء أحوال الواقع، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد(87)، الجزء الأول، 2015م، ص4.

محمود أحمد درويش: مناهج البحث في العلوم الإنسانية، القاهرة، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، 2018م، ص190.

محمود فوزي، عماد نجم عبد الحكيم: تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري مدخلًا لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية، المجلة التربوية، العدد (53)، كلية التربية، جامعة سوهاج، 2018م، ص395.

مروة محمد شبل بلتاجي: تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 16، العدد3، جامعة القاهرة، 2015م، ص4.

معجم المعاني الجامع: الموارد ، متاح علىhttp://www.almaany.com

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: تمويل التعليم العالي في الدول العربية، بيروت، 2018م، ص17.

هانز جونسون: خفض تمويل التعليم العالي وتأثيره في التسجيل بالجامعات، معهد السياسات العامة في كاليفورنيا، مجلة الراصد الدولي، العدد19، وزارة التعليم العالي،2012م، ص17.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: الوزارة في أرقام" مجمل الحصاد (أرقام ومعلومات)" متاح على: https://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Facts_figures-aspx تاريخ الدخول 2023/2/16.

وفاء بنت عايض معيوض الجميعي، الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي: النموذج البريطاني(رؤية نظرية)، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، س16،ع 52، 2015م، ص1–85.

يوسف عبد المعطي مصطفى: الإدارة التربوية مداخل جديدة لعالم جديد، ط5، دار العلم، القاهرة، 2020م، ص ص285 –271.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Afriyie, Amos Oppong "B", Sustainable Factor of Higher Education Institutions: Why Investment Portfolio Matters Most. Journal Of Business Management And Economics, (3),2015,p20.

Ahmad, A. & Farley,A.& Naidoo,M: Funding Crisis in Higher Education Institutions, Rationale for Change, Asian Economic and Financial Review, Vol.2,No.4, 2015,p569.

Ainley, P. & Bailey, D. (1998): The Business of Learning Staff and Student Experiences of Further Education , London, Cassell, p.54.

Alshuwaikhat،Habib., Adenle, Yusuf., & Saghir, Bilal. Sustainability Assessment of Higher Education Institutions in Saudi Arabia,2016. https://cutt.us/0WRc6. Retrieved at: 15/3/2024.

Baskerville, S : A guide to UK higher education and partnerships for overseas universities UK Higher Education, Research Series International Unit,2013, p.9.

Bizjal,I: Improving Public Participation in Spatial Planning With Web 2.0 Tools, Urbani Izziv, Vol. 23,No.1, 2012,p114.

Boilard, Steve D. Connecting State and Institutional Finance Policies for Improved Higher Education Outcomes. Center for California Studies, California State University Sacramento, pp1-17,2016.

Bowman, Woods.Financial Capacity and Sustainability of Ordinary Nonprofits.Nonprofit Management and Leadership,22(1),2011,37-51.

Carlo, F ., Modugno , G ., Agasisti, T . &Catalano, G. Changing the Accounting System to Foster Universities' Financial Sustainability, 2019.

Casu, B. & Thanassoulis, E. : Evaluating cost efficiency in central administrative services in UK universities , Omega , 2006,Vol. 34 , No.5 ,Oct., P.420.

Daran,R: Public Participation and The Impact of Third- Party Facilitators, A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree Doctor of Philosophy, Arizona State University,2013,p15.
Ingars Erins, Jana Erina : The Higher Education Financing System " The Case of Latvia" , Global Conference on Contemporary Issues in Education, GLOBE-EDU 2014, 12-14 July 2014, Las Vegas,USA.
Lung, M.&Molovan,I.& Alexandra, N: Financing Higher Education in Europe: Issues and Challenges, Procedia – Social and Behavioral Science, Vol. 51,2012,p940.
Michavila, Francisco& Martinez, Jorge M, " Excellence of Universities Versus Autonomy, Funding and Accountability", European Review, Vol.26, No.S1, 2018.
Milhana , U & Nufile, A . Government Expenditure On Higher Education And Economic Growth: An Empirical Study On Sri Lanka .9th International Symposium, 2019, p889-890.
Nor, S. B. M., & Yaakub, N. I. Educational Endowments Governance for Institutions of Higher Education in Malaysia: A Preliminary Study. Advanced Science Letters, 23(1) 2017, p589.
Panigrahi,J. Financing of Higher Education Institutions: Evidence from Select Case Studies of Universities in India, Aarthika Charche, 3(1), pp37-46,2018.
Pruvot, E., Claeys-Kulik, A., & Estermann, T. Designing Strategies for efficient funding of universities in Europe. European University Association Publication. Brussel, Belgium 2015.
The World University Rankings: World University Rankings 2024:methodology, Retrived from: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2024/world-ranking, Retrieved at 25/4/2024
Wikipedia (2018): Oxford Available at: https://ar.wikipedia.org/wiki Retrieved at: 20/4/2024.
Zietlow, John., Hankin, Jo Ann., Seidner, Alan., & O'Brien, Timothy. Financial Management for Nonprofit Organizations Policies and Practices. John Wiley & Sons, Inc,2018.